جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كليــة العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة الفلسفة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

تخصص فلسفة سياسية

الموضوع

فكرة حقوق الإنسان عند جون جاك روسو وأثرها في الفكر السياسي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- حمودي نصيرة.
- عمرين سلمى.

إشراف الأستاذ:

- بن رابح أحمد

السنة الجامعية:2017-2018

الحمد لله

شكر وتقدير

الحمد لله نحمده ونشكره الواحد الماجد الذي منحنا الاقتدار والاستطاعة والتمكن لإنجاز مذكرة التخرج هذه.

فإننا نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى الأستاذ

"بن رابح أحمد"

الذي تقبل بصدر رحب الإشراف على هاته الرسالة، وكذلك على ما قام به من جهد مشكور ومأجور إن شاء الله تعالى، إذ منحنا من وقته الثمين ولم يبخل علينا بنصح أو توجيه، مما كان له أثر ايجابي وفعال على مسار البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء اللجنة المناقشة التي قبلت قراءة ومناقشة هذه المذكرة وسنتقبل بإذنه تعالى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم بصدر رحب.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذة شعبة الفلسفة على ما منحوه لنا من زاد علمي معرفي سيساعدنا على مجابهة الحياة العملية.

الطالبتان:

عمرين سلمى **حمودي نصيرة**

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أغلى ما في الوجود وأعز ما أملك إلى والداي الكريمين أطال الله عمرهما وأمدهما الصحة والعافية وطول العمر.

إلى جميع إخوتي خاصة أخي عمر وفضيلة، والى عائلة حمودي وعائلة هناوي صغيرهم وكبيرهم كل باسمه.

إلى صديقاتي حكيمة، كريمة، جهيدة، فاطمة، علياء.

نصيرة

إهداء

إلى والداي الحبيبين اللذين شجعاني في مشوار دراستي، فأسأل الله أن ينعمهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي: أحمد، شيماء، رميساء.

إلى زوجي وشريك حياتي الذي شجعني وساعدني وكان عونا لي.

إلى جميع عائلة زوجي كل باسمه.

والى جميع الأصدقاء والأحبة.

سلمى

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
فهرس المحتويات
ملخص
مقدمة ..... أ–د

الفصل الأول: ظهور وتطور فكرة حقوق الإنسان

المبحث الأول: نظرية الحق الإلهي الكنسي 7
أ–نظرية الحق الإلهي 8
1–نظرية الحق الإلهي المباشر 8
2–نظرية الحق الإلهي غير المباشر 9
ب–مفهوم الإنسان عند الكنيسة 11
المبحث الثاني: النزعة الإنسانية 14
أ–بترارك 15
ب–إيراسموس 16
المبحث الثالث: الحق الطبيعي "عند هوبز وجون لوك" 19
أ–هوبز والحق الطبيعي 19
1–الحالة الطبيعية 19
2–الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني 20
3–العقد الاجتماعي عند هوبز 21
ب–جون لوك والحق الطبيعي 23
1–الحالة الطبيعية 23
2– الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني 24
3–العقد الاجتماعي عند لوك 25

الفصل الثاني: نظرية حقوق الإنسان عند جان جاك روسو

المبحث الأول: الظروف التي عاشها روسو وعلاقتها بالحقوق..... 30
المبحث الثاني: مضامين نظرية الحقوق عند روسو..... 35
أ-الأصول الطبيعية للحقوق عند روسو..... 35
ب-الحالة الاجتماعية وبداية ظهور الصراع..... 36
ت-خصائص المجتمع المدني من خلال بنود العقد الاجتماعي..... 38
ث-خصائص الحقوق الطبيعية عند روسو..... 44
1-الحرية..... 44
2-المساواة..... 47
المبحث الثالث: آليات حماية والدفاع عن حقوق الإنسان..... 49
أ-سيادة الشعب..... 49
ب-الإرادة العامة وأبعادها المختلفة..... 51
ت-القانون..... 54

الفصل الثالث: نظرية حقوق الإنسان عند روسو وأثرها على الفكر السياسي المعاصر

المبحث الأول: اثر نظرية حقوق الإنسان عند روسو على الفكر السياسي الفرنسي..... 60
المبحث الثاني: اثر نظرية حقوق الإنسان لروسو على الصعيد الفكر العالمي..... 65
أ-معنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..... 65
ب-محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلاقتها بنظرية الحقوق عند روسو..... 67
المبحث الثالث: حقوق الإنسان في ظل الواقع الراهن..... 72
خاتمة..... 79
قائمة المصادر والمراجع..... 83

الملخص:

الكلمات المفتاحية:

حقوق الإنسان، العقد الاجتماعي، الحالة الطبيعية، الحرية والمساواة، الحق الطبيعي، الحق إلالهي.

تعتبر حقوق الإنسان من أهم القضايا المطروحة في العالم والتي أصبحت محل نقاش واسع من قبل العديد من الباحثين وخاصة على المستوى العالمي، فحقوق الإنسان مرتبطة بشكل مباشر بالإنسان نفسه، فعبر التاريخ كانت حقوق الإنسان في العهد الكنسي مسيطرا عليها من قبل الكنيسة، فالإنسان لدى الكنيسة كان مجرد من جميع حقوقه، إلا أن برزت النزعة الإنسانية في عصر النهضة الأوروبية التي كان لها دور كبير في إعطاء قيمة الإنسان ،بالإضافة إلى دور الفلاسفة العقد الاجتماعي "هوبز"، "جون لوك"، وبالأخص "جون جاك روسو"، الذي بدوره أعطى لهذه الحقوق بعدا فلسفيا وطابعا جديدا باعتبار كل من الحرية والمساواة هي حقوق طبيعية أصيلة في الإنسان، فهذه الحقوق التي جاء بها روسو كان لها أثر كبير على الفكر السياسي المعاصر، وذلك في قيام الثورة الفرنسية 1789 وإعلانها لوثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ، بالإضافة إلى أثرها في إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 والتي جعلت هذه الحقوق معترفا بها عالميا، إلا أنها أصبحت منتهكة وغبر مطبقة على أرض لواقع وخاصة ما نراه في الوطن العربي.

Résumé:

Les mots clés: les droits de l'homme, le contra social, l'état de nature, liberté, le droit naturel, l'égalité.

Les droit de l’homme sont considérés, comme l'un des plus important problème, ce qui s'est traduit par un large débat entre les chercheurs à travers le monde, les droits de l'homme se ramènent à l'homme lui-même, ce qui veut dire que cette nation zsubi à travers l'histoire une évaluation pour enfin du compte se transforme en concept philosophique dont l'impor-tance reste capital.les philosophes du contrat social (hobbes-j.lock) j.rousseu out tenté, chacun à manière de donner une approche qui va dans le sens de de la résolution de la crise social et politique.

Notre objectif à travers ce mémoire est de mettre en relief les effets de la théorie des droits de l'homme chez rousseau sur la pensée politique contemporaine.

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الحكمة على من يشاء والصلاة على عباده الذين اصطفى وصلى الله على الرسول الأكرم محمد خاتم النبيين.

لم يكن لحقوق الإنسان اهتماما كبيرا عبر التاريخ إلا بعد ثمرة تفكير في العصر الحديث، فالمفهوم الحديث لحقوق الإنسان قد تبلور في أوروبا، لأن الإنسان كان ينظر إليه وكأنه كائن ليس أهلا للحق، فالأفكار التي نشرتها الفلسفات الحديثة كانت بمثابة ثورة ضد الأفكار القديمة حول الإنسان التي اعتبرته كائنا مجردا من جميع حقوقه. ومن هنا كان لهذه الأفكار والمحاولات فضلا كبيرا في إعادة النظر في دور الإنسان الفرد وما يجب أن يتمتع به من حقوق، وقد أصبح مصطلح "حقوق الإنسان" شائع الاستخدام خاصة في الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام، لأن حقوق الإنسان هي يمنح ويعطي معنى للإنسانية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وهي الحقوق التي ينبغي على البشر إن يتمتعوا بها، لأن لها دور كبير في تنمية قدراته العقلية ومواهبه التي تضمن إنسانيته. كما تركز هذه الحقوق بشكل أساسي كرامة الإنسان.

إلا أن هذه الحقوق لا يزال الاهتمام بها، وهذا الاهتمام محوره الأساسي يقتصر على الكرامة والحرية والمساواة، كما أصبحت لهذه الحقوق أهمية بالغة لذا نجد الدفاع عنها أصبح في الوقت الحاضر عملا أساسيا ومهما، فاحترامها تنجم عنه قيمة لكل من الفرد والجماعة وللإنسانية جمعاء، وبهذا يمتع كل فرد بحق الكرامة والحرية والمساواة. من هنا تعتبر عامل ازدهار للشخصية الإنسانية كونها واحدة في أي مكان وهي في جوهرها مشروع عام في حياته ومستقبله وحتى في علاقته مع الآخرين، عندما نتحدث عنها يلزم بالضرورية التحدث عن واقع حقوق الإنسان من خلال ما حققته من تطور.

وبالنظر إلى أن فلسفة حقوق الإنسان باعتبارها تمثل خاصة فيما يتعلق بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، والتي بلورتها الثورة الفرنسية سنة 1789 التي كان وراءها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) صاحب العقد الاجتماعي والذي ساهمت نظرياته في تأسيس الدولة والنظام الديمقراطي الذي انتشر في كثير من دول أوروبا وخارجها، وقد

تجسدت أهم هذه الحقوق في المؤلف الرئيسي لجان جاك روسو وهو العقد الاجتماعي، وهذا ما يجعلنا نعيد من خلال هذا الكتاب إعادة لقراءة الفلسفية السياسية لجان جاك روسو محاولين تبيان علاقة نظرية حقوق الإنسان عند روسو وتأثيرها على الفكر السياسي المعاصر.

إن الدافع من وراء اختيارنا لهذا الموضوع كمشروع رسالة تخرج هو ما تكتسيه حقوق الإنسان من أهمية بالغة من حيث دراستها لأجل الارتقاء بها وليس مجرد إعلان، بل أيضا مجموعة من الأفكار الفلسفية كانت بمثابة حصيلة تطور فكري لكثير من الفلسفات الغربية خاصة فلاسفة العقد الاجتماعي، بالإضافة إلى أن هذه الحقوق تقف من ورائها جملة من الحواجز التي تعيقها على المستوى التطبيقي، وذلك نظرا لما يحيط بها من تشكيك في صدق وصحة تأسيسها، وهذا ما يؤدي إلى الكثير من الصعوبات والى الكثير من الجدال حول هذه الحقوق، حتى أصبحت فكرة حقوق الإنسان في مجرى النقاش الفلسفي والسياسي خاصة خلال القرن الثامن عشر، كما أن اهتمامنا الشخصي بكرامة الإنسان والاعتراف بحقوقه من اجل صون هذه الكرامة وحماية هذه الحقوق ،هي دافع آخر إلى البحث في موضوع حقوق الإنسان والتحولات التي طرأت على فكرة حقوق الإنسان خاصة في ظل ما تتعرض له هذه الحقوق من انتهاكات التي يعيشها الملايين من البشر في مناطق عديدة من العالم كانت عاملا آخر لاختيارنا لهذا الموضوع.

أما فيما يخص الإشكال المطروح من خلال موضوع بحثنا هو:

- فيما تمثلت نظرة حقوق الإنسان عند روسو؟ وما هو تأثيرها على الفكر السياسي المعاصر؟
- ما مدى تأثير نظرية حقوق الإنسان لدى روسو في الفكر السياسي المعاصر؟
- ما هي أهم التطورات التي عرفتها نظرية حقوق الإنسان؟

تعتمد دراستنا في هذا البحث والذي نسعى من خلاله للوصول إلى نتائج وذلك من خلال اعتمادنا على منهج التاريخي أي تتبع نشأة وتطور فكرة حقوق الإنسان، كما اعتمدنا على منهجي التحليل والمقارنة قصد توضيح مضامين دلالة حقوق الإنسان عند روسو.

كما اعتمدنا في معالجة هذه الإشكالية على مؤلفات جون جاك روسو وخاصة منها: *العقد الاجتماعي –أصل التفاوت بين الناس– إميل أو التربية*، كما اعتمدنا على قراءة كتاب *الاعترافات* دون توظيفها في بحثنا، إضافة إلى اعتمدنا على بعض المراجع التي لها علاقة مباشرة بكتابات روسو وفكرة حقوق الإنسان.

لقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع حقوق الإنسان بيان أصولها وأبعادها الفلسفية خاصة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، على رأسهم روسو، ولأجل ذلك اعتمدنا على الخطة التالية:

المقدمة والتي حاولنا من خلالها إعطاء طابع عام للموضوع مع تقديم أهم اشكالية مع ذكر المنهج المتبع في البحث.

قسمنا موضوع البحث إلى ثلاثة فصول، خصصنا الفصل الأول منها حول ظهور وتطور فكرة حقوق الإنسان والذي تناولنا فيه ثلاث مباحث في المبحث الأول: خصصناه لنظرية الحق الإلهي الكنسي الذي يبين لنا كيف كانت الحقوق تمارس من قبل الكنيسة وكيف كانت الكنيسة تنظر إلى الإنسان أما المبحث الثاني: فقد كان يحتوي على النزعة الإنسانية التي أحدثت تطورا في حقوق الإنسان، أما فيما يخص المبحث الثالث : تناولنا فيه أهم فلاسفة الحق الطبيعي الذين كانت لهم نظرة أخرى لحقوق الإنسان.

تناولنا في الفصل الثاني: نظرية حقوق الإنسان عند جان جاك روسو والذي يتضمن أهم التفاصيل لهذه الحقوق التي جاء بها واهم الحقوق الأساسية للإنسان فكرسنا في المبحث الأول: أهم الظروف التي عاشها روسو والعلاقة التي تربطها بهذه الحقوق، وفي المبحث الثاني: يتضمن أهم مضامين نظرية الحقوق عند روسو والذي يحتوي كذلك على الأصول

الطبيعية لهذه الحقوق، ونظرية العقد الاجتماعي، أما في المبحث الثالث: يحتوي على أهم الآليات التي من شانها أن تحمي وتدافع عن هذه الحقوق.

أما الفصل الثالث: فقد خصصنا فيه انه كان لنظرية الحقوق عند روسو أثر في الفكر السياسي المعاصر ففي المبحث الأول: تناولنا فيه اثر هذه الحقوق على الفكر السياسي الفرنسيين، أما المبحث الثاني:فكان الأثر على الصعيد العالمي بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وفي المبحث الثالث:تحدثنا فيه عن حقوق الإنسان في ظل الواقع الراهن.

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والمشاكل التي تعرقل انجازه، ففي إعدادنا لهذا البحث صادفنا العديد من الصعوبات و المشاكل نذكر منها كثرة المعلومات وصعوبة الإلمام بها جميعا، إضافة إلى ذلك ضيق الوقت وخاصة مع قيامنا بالتربص وصعوبة فهم لغة الكتب المترجمة، كما أن العقبات الأولى هي في جمع المادة العلمية عند توفرها بالإضافة كذلك إلى تشتت الأفكار.

الفصل الأول

ظهور وتطور فكرة حقوق الإنسان

المبحث الأول: نظرية الحق الإلهي الكنسي.

لقد عرفت المجتمعات البشرية عند الأوروبيين العديد من الديانات، من بينها الديانة المسيحية التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية، حيث جمعت روما كل كنائس أوروبا ويعتبر البابا وخلفائه من الذين ادعوا أنهم أصحاب السيطرة الوحيدة على هذا المجتمع، حيث حاولت السلطة البابوية إلى تكوين سلطة سياسية إلى جانب سلطة روحية المتمثلة في الحاكم والبابا وفي ذلك وضع البابا العديد من المبادئ التي تسمو بها الكنيسة على أي سلطة أخرى« *ومن هذه المبادئ أن سلطة البابا وحده هي التي تسمى بحق سلطة* عالمية وأن يذكر اسم *البابا دون سواه في الكنائس وأن للبابا حق عزل الأباطرة وأن القرارات التي يصدرها البابا لا يمكن لأي فرد إلغائها وللبابا الحق في إلغاء القرارات الصادرة من غيره وقد ورد بها أيضا أنه لا يستطيع أي إنسان أن يحاكم البابا ولا يجوز لأي فرد أن يتعدى على إنسان التجأ إلى البابا* »[1].وبفضل هذه المبادئ أخذت الكنيسة تنمو ببطء مما زادها قوة واتساع نتيجة عوامل متعددة، مما أبقتها محافظة على مكانتها واحترام الناس لها وذلك بسبب العقوبات الروحية التي كانت تتوعد بها على العالم المسيحي، « *ومن هذه العقوبات قرار الحرمان من رحمة الكنيسة وهو قرار يقضي بحرمان من وقع عليه القرار من الاشتراك في قداس الكنيسة وجميع امتيازاتها واعتبار الشخص المحروم مطرودا من رحمة الكنيسة ومجتمعها، كما كان هنالك قرار القطع الجماعي وبموجب هذا القرار تقفل الكنائس ويدفن الموتى بدون صلاة، ولا يتم تعميد الأطفال، وتوقف عقود الزواج، وتشل حركة الكنيسة في المنطقة التي يفرضها عليها هذا القرار* »[2]. وبالإضافة إلى ذلك بقيت الكنيسة هي السلطة الأولى التي تسيطر على حياة الناس وقد حرمت الإنسان من جميع حقوقه مستغلة بذلك العقول والأرواح والأبدان، حيث أبقت كل من الرق والعبيد أن لا يخرجوا من الطبقة التي

---

[1] **محمود سعيد عمران**، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص349.

[2] المرجع نفسه، ص349.

وجدوا فيها حتى ولو أتيح لهم التحرر، لأن ذلك سيجعل حسابهم يسيرا، ولأن الهيمنة الروحية على الفرد كان سلطانها يفرض بعامل القوة والإرهاب.

« *وهكذا تبوأ رجال الكنيسة المنزلة العليا في المجتمع لأن بيدهم ملكوت الرحمة، يقول الأستاذ محمد قطب: لقد مضت الكنيسة تزاول سلطانها على القلوب والمشاعر وذهبت في فرض هذا السلطان إلى المدى الذي جاوز كل حد معقول، لقد احتجز الكهنة بأنفسهم ملكوت السماء واحتكروه فلا يدخلون فيه إلا من رضي عنهم ورضوا عنه أما الآخرون فهم محرمون من الرضوان* » [1].

أ. نظرية الحق الإلهي:

تعتبر السلطة في نظرية الحق الإلهي إما سلطة دينية أو سلطة زمنية، فالأولى تتمثل في رجال الدين أي الكنيسة والثانية في الحاكم،وهذه السلطة تأتي من عند الله في اختيار الحاكم، ومن هنا كانت هذه السلطة ذات مصدر إلهي، فكيف يمكن تحديدها؟

1.نظرية الحق الإلهي المباشر:

ترى هذه النظرية أن السلطة وكيفية اختيار الحكام أو الأشخاص في تسيير ورعاية أمور الدولة هي سلطة مستمدة من عند الالهة، فلحاكم بالنسبة للكنيسة مفوض من عند الالهة، فلابد على الرعايا طاعة الحاكم لأوامره لأن هؤلاء الحكام يحكمون بمقتضى الحق الإلهي وأن الله فرض تلك السلطة نتيجة لطبيعة الإنسان الفاسدة بسبب الخطيئة التي ارتكبها، ومن ثم على الإنسان أن يطيع الحاكم مهما كانت تصرفاته وقراراته سواء في الإكراه والعقاب،« *وكان تبرير آباء الكنيسة لهذا الاتجاه أن الله اختار لعباده حكاما فوض إليهم حكم رعاياه، ومن ثم فقد وجب على الرعايا طاعة الحكام لأنهم يحكمون على أساس حق إلهي مقدس ووفقا لمشيئته إلهية اختارهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة –مهمة الحكم – التي*

[1] **صالح بن أحمد الشامي**، الإنسان في ظل الكنيسة وما بعدها، http/www.alukah.net/culture/0/68587/

هي أساسا سلطة الله » [1]. ومن هنا جاء المبدأ الشائع المترسخ لدى المسحيين وهو قائم على فكرة،« *أعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله وعلى هذا فإن المسيحي كان خاضعا لنوع من الالتزام الثنائي وهو التزامه وواجبه مع القيصر وواجبه مع الله، فإذا حدث وأن تضارب واجبه نحو حاكمه مع واجبه نحو ربه فإنه يقوم بواجبه نحو الخالق دون المخلوق، فطاعة الحاكم واحترامه ليس لها علاقة بفضائله ونقائصه الشخصية،فطاعته واجبة على هؤلاء الرعايا بالرغم من فساده*» [2].

ومن هنا على الفرد أن يؤدي ما هو ملزم به نحو القيصر وفي الوقت نفسه يؤدي ما لله لله،ولهذا فالطاعة مفروضة على كل مسيحي دينيا.

2.نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

من خلال ما توصلنا إليه في النظرية السابقة أن سلطة الحاكم مفوضة من عند الله، فحين يرى أنصار هذه النظرية وهي نظرية الحق الإلهي غير المباشر أن سلطة الحاكم تكون مختارة من قبل الشعب الذي يكون مفوض من عند الله في اختيار الحاكم، حيث جاءت بمثابة تطور لنظرية الحق الإلهي المباشر إثر الصراع الديني الذي كان قائما في العصور الوسطى في أوروبا بين الدولة والكنيسة، وانتهى هذا الصراع بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، وأصبحت الكنيسة مسيطرة على العالم المسيحي باعتبار أنها تمثل الشعب المسيحي، لأن السلطة التي يستمدها الحاكم من الله وفق الشعب المسيحي تكون تحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها، « *ومن ثم أصبح لزاما أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحاكم الذي يتولى أمرهم، وعلى هذا تدخلت الكنيسة بصفتها ممثلة المسيحية على*

---

[1] **إسماعيل علي سعد**، السياسة تفرض نفسها، مقدمة في دراسة علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2013، ص183

[2] **نور الدين حاروش**، تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ط2، 2009، ص ص147-148 بتصرف.

أساس أنها تبارك الحاكم في اختياره والموافقة عليه، بالقيام ببعض الطقوس التي تعبر عن رضاها عن الحاكم» [1] .

وفي حقيقة الأمر أن الفرق بين النظريتين فرق شكلي لأنه في الحالة الثانية الكنيسة تعين الملك بسم الشعب وعن طريق مصادرة الإدارة الشعبية، وبالتالي لا يفهم من هذا أن منح الشعب قدرة الاختيار مشابهة للأنظمة الحديثة.

بعد هذا التطور باعتبار الحاكم مختار بطريقة غير مباشرة من قبل الله، أصبح من حق السلطة الروحية (البابا) أن تمارس سلطتها على جميع المسيحيين بما فيهم الحكام.

وفي شرح العلاقة بين السلطة الزمنية والروحية كتب فضل الله محمد سلطح: « *الحاكم الزمني يستمد سلطته ذاتها من الحاكم الروحي على أساس أن الله سلم السيفين معا، للبابا الذي احتفظ بأحدهما وهو سيف السلطة الدينية وأعطى الثاني للحاكم الزمني يستمد سلطته ذاتها من الحاكم الروحي، ولما كان البابا هو الذي يمنح للحاكم الزمني سلطته فإن له أيضا أن يحرمه منها إذا لم يقم بالواجبات المفروضة عليه، وقد نتج عن ذلك أن بدأ البابا يفرض سلطته على الحاكم الزمني* » [2] .

ومن دعاة هذه النظرية نجد القديس توماس الإكويني*« *فهو يؤمن بقداسة السلطة من حيث مصدرها لأنها تأتي من الله الذي يريدها لعباده دفعا للفوضى فيما بينهم، إلا أنه لا يراها مقدسة في طريقة إسنادها للحكام ومن ثم فقد رأى الإكويني حدود وعليه أن تمارس سلطته وفقا للقانون»* [3] .

وبقيت هذه النظرية نظرية الحكم وفقا للحق إلهي غير مباشر سائدا لفترة زمنية حتى عصر النهضة في المجتمع الأوروبي المسيحي إلى أن جاء بعض الفلاسفة المسيحيين يعتبرون أنه لابد على المجتمع طاعة الحاكم وفق قانون إلهي أساسه العدالة و الفضيلة،

---

(1) **إسماعيل علي سعد**، السياسة تفرض نفسها، المرجع مذكور سابقا، ص183.

(2) **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي، النشأة والتطور، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص251

(3) المرجع نفسه، ص252.

ولكن إذا كان هذا الحاكم لا يلتزم بهذا القانون فيكون للمجتمع الحق في الثورة على الحاكم استنادا إلى نظريات سياسية فلسفية حديثة.

ب. المفهوم الكنسي للإنسان:

إن الحديث عن تصور الكنيسة للإنسان عنده ضرورة تترتب عنه بناء نظرية الحقوق، وفي هذا الإطار أصبحت الكنيسة هي السلطة الأولى وأكبر مالكة للأرض في أوروبا، مستغلتا في ذلك سيطرتها على حياة الإنسان وتفرض سلطتها على العقول والأرواح والأبدان، مما جعل الإنسان خاضعا لكل أوامرها من حيث مكانته وطبقاته، بعيدا في ذلك على سلوكه وعمله وغناه وفقره وكل هذا الأمر أدى بالكنيسة إلى اتخاذها لفكرة الخطيئة كما تم شرحها سابقا،التي كانت السبب الأول أو الوسيلة والذريعة في سيطرتها على حياة الإنسان وتجريده من جميع حقوقه،لأن الإنسان في نظر الكنيسة يولد بالخطيئة وهي خطيئة أبيه آدم وأمه حواء، وتظل هذه الخطيئة الموروثة ملازمة له طوال حياته، ذلك هو الإنسان في حقيقته.« *هذا ما قررته الكنائس المختلفة في شخصية هذا الإنسان إنه وارث الخطيئة وبسبب هذه الخطيئة وبناءا عليها كانت قصة الصلب ونتيجة لهذا التصور أصبح الإنسان كائنا مهنيا لا كرامة له مادام يحمل هذا الإرث القائم في كيانه. ولهذا فهو لا يستطيع أن يظفر براحة الضمير أو الشعور بالرضا عن النفس هذا هو الإنسان في مرآة الكنيسة* » [1].

وبالإضافة إلى ذلك اعتبرت الكنيسة أن المرأة هي مصدر ومبعث الشر وينبوع المعاصي وهي أصل ارتكاب الخطيئة وهي للرجل باب من أبواب جهنم، حيث قال ترتوليان *أحد أقطاب المسيحية الأول في المرأة« *إنها مدخل الشيطان إلى نفس الإنسان وإنها دافعة بالمرء إلى الشجرة الممنوعة ناقصة لقانون الله ومشوهة لصورة الله أي الرجل»* [2].

---

[1] **صالح بن أحمد الشامي**، الانسان في ظل الكنيسة وبعدها، الموقع مذكور سابقا .

* **ترتوليان** (160–220) **ترتليانوس أو ترتوليان** مؤلف أمازيغي مسيحي وأولمن كتب كتابات مسيحية بالغة اللاتينية. كان مهما في الدفاع عن المسيحية ومعاداة الصرطقات، ربما أكبر سبب لسفرته صياغته كلمة الثالوث وإعطاء أول شرح للعقيدة.

[2] الموقع نفسه.

ونستنتج من هذا وجود تلازم بين تصور الإنسان الذي يحمل الخطيئة منذ البداية ونظرية الحق كما تصورها الكنيسة، فمن حيث الإنسان خطأ بالأصل فلا يمكن أن يتمتع بكامل الحقوق وعليه فإن واجب الطاعة يأخذ الأولوية.

وكذلك يرى القديس أوغسطين أن الأوامر الدينية التي تصدرها الكنيسة للناس هي التي جعلت وأكسبت الكنيسة السلطة والمهابة، حيث يعتبر أن فكرة الخطيئة من القرارات التي جعلت للكنيسة سلطة عليا وقد صاغها من تعاليم القديس بولس عن الخطيئة،« *ومؤداها أن الإنسان حتى الطفل مخطئ مقدما ومقدر عليه اللعنة بحكم كونه من نسل أدم الذي أفسد الطبيعة البشرية بعصيانه لله*» [1].

« *كما يرى القديس أوغسطين*[G] *أن هذه الخطيئة تبقى ملازمة لحياة الإنسان ولا يمكن الخلاص منها، إلا من خلال الغفران ولا يتم إلا بواسطة الكنيسة باعتبارها واسطة ضرورية بين الله والإنسان*» [2] .

ومن خلال هذا جعلت الكنيسة الإنسان تحت سيطرتها وجردته من جميع حقوقه، فقد قضت على مفهوم الروح الذي قامت من أجله وقضت بسلوكها على كل سمو خلقي،ونظرت إليه من خلال نفسه وجسمه وأعطته وسام القبح ويقول ديورنت:« *لقد كان يسع الكنيسة أن تحتفظ بحقوقها القديسة لو أن رجالها تمسكوا بأهداب الفضيلة والورع لكن كثرتهم الغالبة ارتضت ما في الأخلاق زمانها من شر وخير وكانوا هم أنفسهم مرآة ينعكس عليها ما في سيرة غير رجال الدين* » [3] .

---

[1] **عبده فراج**، معالم الفكر الفلسفي في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، د ت، ص34.

* **أوغسطين**: (354-430) ينحدر من أصول أمازيغية نوميدية، يعتبر أعظم أباء الكنيسة ودكتور للكنيسة الكاثوليكية تأثر بكثير من التيارات الفكرية في عصره كان يؤمن بأن تاريخ البشر عبارة عن صراع بين مملكة الرب ومملكة الدنيا، وأهم مؤلفاته " الاعترافات" ويعتبر من أهم وأقوى الشخصيات التي كان لها تأثير في تاريخ الكنيسة.

[2] المرجع نفسه، ص34، بتصرف.

[3] نقلا عن، **صالح بن أحمد الشامي**، الإنسان في ظل الكنيسة وما بعدها، الموقع مذكور سابقا.

ومن هنا نجد أن الكنيسة قد قضت على تعاليم الدين التي كانت المثال الأعلى له، حيث لم يرى الإنسان فيه إلا حب السيطرة والتعالي من رجاله وأصبح الدين مجرد عنوان للتخلف والجهل والفساد، ففي ظل الكنيسة أصبحت العقيدة والعبادة تحت هيمنة رجال الدين كالصلاة الأسبوعية – صلاة الأحد– والزواج والاعتراف، وحتى قداس على جثة الميت وذلك كله لابد من الحصول على رضاها، وكما طغت أيضا على العقل و الفكر فلا يتجرأ أي إنسان أن يفكر خارج مسلمات الكنيسة. لذا لابد أن يفكر بعقلها وألا يتعارض مع آرائها ومقرراتها،وإلا النكال والويل والتحريف و التعذيب وهذا الأخير جعل منها وضع وتأسيس محاكم للتفتيش. وما صدر عن هذه الأخيرة من خلال ما أنجزته في فترة قصيرة وهو متمثل فيما يلي:« *حكمت على عشرة آلاف ومائتين وعشرين شخصا بأن يحرقوا وهم أحياء فأحرقوا. كما حكمت على (6860) شخصا بالشنق بعد التشهير بهم فشهروا بهم ثم شنقوهم، وكما حكمت على (37320) شخصا بعقوبات مختلفة ونفذت عليهم* » [1] .وهذا يعتبر من أبشع الجرائم التي ارتكبتها الكنيسة في حق الإنسان.

[1] **صالح بن احمد الشامي**، الإنسان في ظل الكنيسة وما بعدها، الموقع مذكور سابقا.

المبحث الثاني: النزعة الإنسانية.

تعتبر النزعة الإنسانية اتجاها فكريا ظهر واكتمل في عصر النهضة الأوروبية،وقد ازدهرت هذه الحركة الإنسانية منذ القرن 14 و 16 والتي جاءت كرد فعل على الأفكار التي نشرها رجال الدين ومؤسسات الكنيسة حول الطبيعة الإنسانية والحياة على وجه الأرض، والتي ركزت على مكانة الإنسان وكرامته وقيمته باعتباره كائنا يحتل مقاما في الوجود وجدير بالاحترام، وترى هذه النزعة أن الإنسان هو أرفع القيم، كما جاءت تدافع عن حرية الإنسان وتطوره في كافة الجوانب والمجالات« *لقد كانت النزعة الإنسانية منذ بداية عهدها تمهيدا فكريا لمعظم الثورات التي قامت في أوروبا، وكانت موجه للفلسفة الدينية والأخلاق والإقطاعية ومن هنا كانت مطالبها بالحرية، والحق في التمتع بالحياة الدنيا وتحرير الإنسان من الاضطهاد و اللامساواة*» [1].

وهكذا ازدهرت وتطورت النزعة الإنسانية والتي اكتمل تطورها في عصر النهضة الأوروبية، لأن هدفها هو تحرير الإنسان من قيود العصور الوسطى وسيطرة الكنسية،لأن محور النزعة الإنسانية في عصر النهضة كانت فلسفة متمحورة حول الإنسان وأصله في مقابل الطرح الديني الكنسي،والتي ارتكزت على قيمة الإنسان سواءا كان فردا أو جماعة لأن مهمتها هي محاولة إصلاح الحياة الإنسانية، وذلك من خلال القضاء على كل أشكال القهر والاضطهاد والاستعباد التي كانت تمارسها الكنيسة ضد الإنسان« *ولم تصبح فكرة حقوق الإنسان أي الحقوق الطبيعة مطلبا واقعيا اجتماعيا عاما إلا بعد حدوث تحولات أساسية في المعتقدات والممارسات الاجتماعية،وهي التحولات التي حدثت فيما بين القرن الثالث عشر والرابع عشر أي مابين عصر النهضة وأفول النظام الإقطاعي* » [2].

---

[1] **إبراهيم مصطفى إبراهيم**، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د، ط، سنة 2015، الجزء الأول، ص50.

[2] **عاطف أحمد**، النزعة الإنسانية " دراسات في النزعة الإنسانية في الفكر العربي الوسيط"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، ط2، سنة 1999، ص 267.

يعد مفكرو النزعة الإنسانية العلامة المميزة لعصر النهضة في تمجيد الإنسان باعتباره المصدر الوحيد في تحديد القيم الأخلاقية والإنسانية،وتعد أفكارهم بمثابة انطلاق ثورة ثقافية يعاد من خلالها الاعتبار لكرامة الإنسان وحقوقه،من خلال حريته في ممارسة التفكير،انطلاقا من ذاته وعقله وقد أصبحت لهذه الأفكار التي جاءت بها النزعة الإنسانية دورا كبيرا في رفع شعار الثورة الفرنسية، الأخوة، الحرية، المساواة، حيث يعتبر هذا الشعار بداية انطلاق الإعلان عن حقوق الإنسان والاهتمام بقدراته وإمكانياته وسعادته،ومن وراء كل هذا تسعى إلى تحقيق التقدم للإنسان في مختلف المجالات التربوية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية.وهذا ما أدى إلى تغيير مسار الإنسان في رؤيته للحياة والكون، وقد أصبحت مركزية الإنسان هذه هي السمة الأساسية للاهتمامات الإنسانية في عصر النهضة.

ومن هنا فإن النزعة الإنسانية انطلقت في البداية في إيطاليا أي عصر النهضة، ثم انتشرت بعد ذلك في الكثير من البلدان الأوروبية على يد الكثير من الفلاسفة والمفكرين، أهمهم إيراسموس وبيترارك اللذين وضعا نظرية مهمة أو تصورات حول مفهوم الإنسان وإعادة النظر في تصور الإنسان وبالتالي صنعه للحقوق.

أ- **بيترارك**[G]:

يعد بيترارك من الفلاسفة الأوائل النهضويين الإيطاليين الذي حاول التخلص من قيود مؤسسة الكنسية والبابا وفساد بعض رجال الدين في عصره، وذلك من خلال إطلاعه على الثقافة اليونانية والرومانية وهذا ما نجده في الكثير من أعماله وكتاباته خاصة ما كتبه في الشعر، وقد اهتم بالدراسات الإنسانية وأول من وضع المذهب الإنساني في إيطاليا،وذلك بعد إحياء التراث الروماني الذي كان يهتم بالإنسان من أجل تمجيد وإعطاء قيمة للإنسان بعد ما كانت الكنيسة مسيطرة على جميع نواحي الحياة الإنسانية، ولهذا كان هدفه من إحياء التراث

[G] **بيتراك فرانشيسكو**: Pétrarque (1304-1374) ولد في أريتزو ثم سافر إلى فرنسا وهو صغير السن كما يعتبر رائد النهضة الأوروبية وقد أثر فكره في مختلف البلدان الأوروبية في القرن 14م وهو فيلسوف وشاعر ورجل دين ومن أقطاب ما يسمى بالنزعة الإنسانية بدأ يؤلف ويكتب، وألف ديوانا بعنوان " الانتصارات" متأثرا باعترافات القديس أوغسطين.

الروماني،« *كان بيترارك إذن من رواد عصر النهضة الأوروبية الذين اكتشفوا حضارة الرومان وثقافتهم وأدبهم وتاريخهم ومجدوها وزينوها لمعاصريهم كمثل أعلى يحتذي، حتى أصبح أكبر داعية لإحياء الآداب القديمة في أوروبا وأكبر داعية لشرف الإنسان ولنبل الإنسان ولحكمة الإنسان ولبطولة الإنسان* » [1] .

ب .إيراسموس[G]:

يعتبر إيراسموس من المفكرين الأوائل الذين جسدوا عصر النهضة والنزعة الإنسانية حيث كان معاديا مع رجال الدين في عصره، علما أنه لم يكن معاديا للدين المسيحي بل حاول التخلص من ثقافة العصور الوسطى ورجال الكنائس والرهبان والكهنة، الغير متوافقة مع التقدم والتطور في عصر النهضة،لأن عصر النهضة كانت غايته البحث عن الجديد وتحقيقه في جميع المجالات العلمية والفلسفية والفنية، حيث كانت دعوته إنسانية تركز على ضرورة احترام الإنسان أي احترام عقله وكرامته« *وكان شغله الشاغل هو أن يثبت للمثقفين أن الروح المسيحية لا تقل عن روح الوثنيات اليونانية والرومانية تمجيدا لحياة الدنيا واعتراف بقيمة الإنسان وحقه في المعرفة والقوة والسعادة على الأرض،وأنها ليست مجرد إعداد لحياة الأخرى*» [2] .

ومن هنا حاول إيراسموس إصلاح العقيدة وذلك بشن هجوم على رجال الدين وإحداث عقيدة مع عصر الظلمات والمؤسسات الكنسية في الكثير من كتبه، ومن أهمهم نجد سفر الفروسية المسيحية" وكتاب آخر" *الثناء على الجنون*"، لذلك يعتبر من أهم دعاة الإصلاح الديني على مفاسد الكنيسة الكاثوليكية،لأنها لم تعد تتماشى مع عصر النهضة التي تدعو إلى العلم والمعرفة،« *ليس من الضروري أن نتخلى عن العلم والمعرفة لنكون متدينين...*

---

[1] **لويس عوض**، ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، سنة 1987، ص 61.

* **إيراسموس**: Erasmus (1466-1536) وهو مفكر هولندي، درس الآداب اليونانية والرومانية واللاهوت والفلسفة، يعتبر الشخصية التي جسدت عصر النهضة والنزعة الإنسانية، كان أبوه كاهنا ومن أهم كتبه" سفر الفروسية المسيحية" وكتاب" الثناء على الجنون"، كما كان يدعو إلى إصلاح العقيدة.

[2] المرجع نفسه ، ص 233.

هكذا كان يقول للجامدين من المؤمنين، ليس من الضروري أن نتخلى عن الدين لنكون متعلمين...وهكذا كان يقول للملحدين والشكاك »[1].

وهكذا يؤكد إيراسموس أن للإنسان قيمة في ذاته وهو سيد في تحقيق مصيره، لأن حياة الإنسان وعلومه وفنونه وفلسفته ليست مرتبطة بالدين وقرارات الرهبان وإنما مرتبطة بالإنسان ذاته، وعلى هذا الأساس يعتبر إيراسموس أحد أهم المفكرين الإنسانيين لعصر النهضة.بالإضافة إلى الدور والإسهامات التي قامت بها حركة الإصلاح الديني خاصة على يد كل من مارتن لوثر وكالفن،اللذان ساهما بشكل كبير في تحرير الإنسان وتخليصه من قيود الكنيسة الكاثوليكية،من خلال نشرهم لتعاليم المذهب البروتستانتي القائم على حركة الإصلاح أي الإصلاح الديني والإنسان حتى يحقق هذا الأخير رقيه ونهضته بعيدا عن أشكال الإكراه الديني، وعلى سبيل المثال نجد لوثر* الذي ثار على الكثير من الأفكار الدينية الكاثوليكية التي أدت إلى فساد الكنيسة وخاصة فيما يتعلق بصكوك الغفران.

« و قد استاء لوثر من هذه العملية فوضع احتجاجا مكونا من خمسة وتسعين حجة،حمل فيها على عملية صكوك الغفران وأوضح أن الغفران شأن من شؤون الله وحده ولا يمكن لأي شخص مهما بلغت مكانته الدينية أن يقوم بمثل هذا العمل، وأنه يجب الاعتماد على الكتاب المقدس في المسائل المختلفة وعدم الاعتماد الكامل على رجال الدين » [2].

ومن هنا فضح لوثر هذا الإدعاء الكنسي وقال بأن الإنسان يمكن أن يحقق الخلاص كما أن العمل الصالح هو الطريق إلى الخلاص والنجاة،وعلى هذا فقد عاقبته الكنيسة

---

[1] **لويس عوض**، ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية ،المرجع مذكور سابقا، ص 233.

* **مارتن لوثر**:Martin Luther (1483–1546) ولد لوثر بإحدى قرى سكسونيا والتحق وهو في الثامنة عشر من عمره بجامعة أرقورت حيث درس الفلسفة واندمج في الدراسات الإنسانية ثم درس القانون، وأول خطواته الإصلاحية بالاحتجاج على عملية بيع صكوك الغفران، كما قام بنشر ثلاثة رسائل وهي إلى" هيئة النبلاء المسيحيين من الأمانة الألمانية" والثانية هي"حرية الرجل المسيحي" ويدعو فيها البابا بالسلام والثالثة" مقدمة عن الأسر البابلي الكنسي".

[2] **عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين**، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر، د ط، 1999، ص122.

واعتبرته زنديقا وطلبت منه التراجع عن أفكاره،في حين لوثر لم يتراجع وبقي يدعو إلى الإصلاح الديني المسيحي من خلال مذهبه البروتستانتي.

ومن هنا ارتبط ظهور النزعة الإنسانية عموما بحركة الإصلاح الديني وعصر النهضة في أوروبا، حيث بدأ التحول من الدين إلى العلم ومن الله إلى الإنسان ومن الماضي إلى الحاضر والمستقبل، وهكذا يمكن أن نعرف النزعة الإنسانية على أنها مركزية إنسانية تنطلق من معرفة الإنسان، وهي الحركة التي جعلت الإنسان مركزا، تهدف إلى تحقيق المثل الأعلى للإنسان في كافة مجالات الحياة، وقد جاءت مخالفة للنظرة اللاهوتية التي كانت تعتبر الإنسان جزءا من النظام الإلهي، بالإضافة إلى النظرة العلمية التي كانت تراه جزءا من النظام الطبيعي.فإن هذه النزعة تركز محور اهتماماتها على الإنسان وهذا الأخير باعتباره قيمة في حد ذاته وأن احترام هذه القيمة هي مصدر كل القيم الأخرى وكل حقوق الإنسان، ويقول في هذا الصدد هيدجر بأن النزعة الإنسانية،« *...ذلك التأويل الفلسفي للإنسان الذي يفسر ويقيم كلية الموجود انطلاقا من الإنسان وفي اتجاه الإنسان* » [1]. ومن هنا تعتبر النزعة الإنسانية مذهبا فلسفيا أدبيا لا دينيا تغلب عليه النظرة المادية باعتبارها متعددة الجوانب سواء في هذا المجال الفلسفي الاجتماعي، الأدبي، السياسي كما تجعل محورها الأساسي بما هو الإنسان.

---

[1]Heidegger, L'époque des conceptions du monde », *dans* Chemins qui ne mènent nulle part, Gallimard,, p84.

نقلا عن: **عبد الرزاق الداوي**، موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر، هيدجر، ليفي ستوارس، ميشال فوكو، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص43.

المبحث الثالث: الحق الطبيعي عند" هوبز وجون لوك".

أ.هوبز والحق الطبيعي

1.الحالة الطبيعية:

يرى هوبز* أن الحالة الطبيعية الأولى للإنسان هي حالة فوضى وحالة حرب دائمة بينهم أي حرب الكل ضد الكل والكفاح حتى الموت،وهكذا يصبح الإنسان ذئب لأخيه الإنسان مما أدى إلى انتشار الشر والأنانية وحب الذات،لأن الإنسان بطبعه أناني محب لمصلحته الشخصية على حساب مصلحة الغير، ومن هنا الناس في نظره متساوون بالطبيعة، وهكذا في رأي هوبز حالة الإنسان الأول وفي هذا الصدد يقول:« *كان الإنسان الأول حينما يقوم برحلة يقوم بتسليح نفسه ويطلب حسن المصاحبة، وحينما يذهب إلى النوم يوصد الأبواب وحينما يكون في بيته يغلق صندوق ثيابه، أنظر كيف يكون رأيه في أبنائه وخدمته، حينما يغلق صندوق ثيابه ألا يشهد هذا على اتهام الإنسانية بالأفعال، تماما كما أفهمها أنا بالكلمات. هكذا صور هوبز حالة الطبيعية الأولى وهكذا رسم صورة الإنسان الأول*»[1].

ومن هنا فإن الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان ترتب عنها حالة حرب الجميع ضد الجميع ما دام الإنسان في تلك الفترة كان يعيش في عزلة وفقر ووحشية التي أدت إلى انعدام القيم والأخلاق واستلاب كل إنسان حق أخيه الانسان،لأن في تلك الفترة لم يكن هنالك تمييز بين الحق والباطل وبين العدل والظلم والخطأ والصواب،لأنه لم يكن هنالك قانون يحكم بينهم بل لم يكن أمام هذا الإنسان إلا أن يحارب باستمرار من أجل الحفاظ على بقائه بسبب الهجوم الذي شنه الآخرين عليه وقد زرع فيه الخوف الدائم،وهذا ما أدى إلى غياب الحرية

---

* **توماس هوبز**: ولد توماس هوبز(1588-1679)تعلم اللاتينية والإغريقية وتخرج من جامعة أكسفورد، ترتبط مؤلفاته السياسية ارتباطا وثيقا بواقع انجلترا وأحوالها في عصره، وضع كتابه" عناصر الفلسفة: المواطن"سنة 1642 للدفاع عن السلطة المطلقة، ووضع كتابه الشهير (اللفياتان/الوحش/التنين)عام 1650كما وضع كتب أخرى تتعلق بالمنطق والرياضيات وفلسفة القانون، اتضحت معالم فلسفته عام 1640 خلال نشره كتاب"مبادئ القانون الطبيعي السياسي".

[1] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي"النشأة والتطور، المرجع مذكور سابقا، ص269

والأخلاق والعدالة والملكية،وهذا ما دفع بهوبز إلى البحث عن حالة أفضل حتى يحافظ الإنسان على بقائه واستمراره وهي الانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني.

2.الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني:

يرى هوبز بأن الحالة الطبيعية للإنسان التي كانت تسودها الخوف والقلق وطغيان الأنانية وحب الذات وانتشار الفوضى وانعدام الحرية، هي التي دفعت حسب هوبز بالإنسان إلى الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني الذي يسوده السلم والأمن والاطمئنان التي كانت منعدمة في الحالة الطبيعية الأولى،التي كان الإنسان يسعى إلى تحقيقها من أجل الحفاظ على بقائه ومن هنا،« *يرى هوبز ثمة عاملين في الطبيعة البشرية تكمن فيهما أمكانية خلاص البشر من هذه الحالة الطبيعية التي تقود البشرية نحو الفناء. وهي تأتي في المقام الأول الرهبة والخوف من الموت أما الثانية فتبرز في توجيهات العقل،فالعقل الذي ليس سوى قوة تنظيمية يوحي الفرد بقواعد معينة للسلام، بحيث يستطيع أن يتفق عليها مع الأفراد الآخرين بدون أن يعرض نفسه للخطر* » [1].

وعلى هذا يؤكد هوبز أن ليس الرغبة في الهروب من الحالة الطبيعية فقط، وإنما تعود في نظره إلى توجيهات العقل الذي يؤدي بالإنسان إلى الخروج منها إلى إقامة المجتمع المدني الذي يسعى من ورائه إلى تحقيق الأمن والاستقرار لهؤلاء الأفراد،وذلك من أجل الحفاظ على الذات الإنسانية كما يقول هوبز:« *عامل الناس كما تحب أن يعاملوك* » [2] وعلى حد قول هوبز أن كل فرد يجب أن يعامل الآخرين كما يحب أن يعاملوه،وبالتالي يفترض وجود ثقة متبادلة بين الناس من أجل الانتقال إلى المجتمع السياسي المنظم ألا وهي الدولة التي تسمو عليهم بقوتها وتحميهم وتدافع عنهم، غير أن هذا الانتقال لا يتم بشكل عشوائي وإنما وفقا لقوانين الطبيعة. ولكن هوبز هنا يميز بين الحق الطبيعي والقانون

---

[1] **مهدي محفوظ**، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، سنة 2007، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص80.

الطبيعي فالحق الطبيعي عنده هي تلك الحرية التي يتمتع بها الإنسان في القيام بفعل ما يضمن له البقاء في إرضاء رغباته ونزواته، أما القانون الطبيعي هو تلك القواعد المنبثقة عن العقل والتي تعيق أي فعل لا يؤدي إلى حفظ البقاء من أجل تحقيق السلم والأمن لحياة الإنسان،« *فحق الطبيعة يتمثل في غريزة البقاء والقانون الطبيعي هو حكمة أو قاعدة عامة مكتشفة من قبل العقل وهي محاربة كل ما يقضي على الحياة أو يعيق وسائل الحفظ. وبعبارة أخرى فالقانون الطبيعي حسبه يقوم على التفتيش على السلم ثم الدفاع عن الذات بكل الوسائل المملوكة من أجل تحقيق السلم والأمن، وليس في يد الناس من وسيلة أفضل من إقامة عقد فيما بينهم بالاتفاق المتبادل*» [1].

3.العقد الاجتماعي عند هوبز:

بما أن الحالة الطبيعة هي كما رأينها من قبل وبما أن الناس لا يميلون إلى الاجتماع فيما بينهم لأن الإنسان حسب هوبز غير اجتماعي بطبعه على عكس أرسطو، وبالتالي فإنه ليس من المتوقع الاتفاق والتعاون هؤلاء الأفراد فيما بينهم مع الآخرين إلا بدافع المصلحة والمنفعة، كما أن الآخرين لا يحترمون حقوق الغير إلا بوجود سلطة تضمن لهم حقوقهم وتوفر لهم هذا الاحترام. إذا فالمجتمع المدني لا يمكن أن يقوم إلا على أساس عقد اجتماعي بين جميع الأفراد الذين اتفقوا فيما بينهم على التنازل على جميع حقوقهم و ممتلكاتهم وحريتهم لشخص واحد ألا وهو الحاكم، على أن يكون هذا الأخير هو صاحب السيادة والسلطة.

ويفترض هوبز هذا العقد الذي اتفق عليه الناس فيما بينهم كالتالي:« *إني أخول وأتنازل عن حقي في حكم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال بشرط أن تتخلى له أنت أيضا وبالطريقة نفسها عن حقك في حكم نفسك*» [2].

---

[1] **نور الدين حاروش**، تاريخ الفكر السياسي، المرجع مذكور سابقا، ص313.

[2] **أ.عبد الرضا حسين الطغيان وآخرون**، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2015، ص423.

وبالتالي فإن تنازل هؤلاء الأفراد عن جميع حقوقهم لهذا الحاكم فهو صاحب السلطة المطلقة وليس طرفا في العقد، لأن ذلك العقد لا يتم بينهم وبين الحاكم بل فيما بينهم ومن هنا فلابد عليه أن يضمن لهم حقوقهم ويحقق لهم الأمن والاستقرار، ولا يحق للأفراد أن يثوروا ضد الحاكم أو يخالفوا أوامره فهؤلاء الأفراد لم يعد لهم الحق في التمتع بها إلا تلك التي يفرضها عليهم هذا الحاكم وإلا خرجوا عن العقد.

يقول هوبز :« *إذا تنازل كل فرد عن سلطته وعن حقه في حكم ذاته إلى ذلك الشخص الذي اختاره لكي يمثلهم جميعا، تكون الوحدة الحقيقية أي الدولة، حيث تظهر إرادة واحدة للدولة تذوب فيها كل الإرادات أو تنصهر فيها الإرادات والقوى المختلفة في إرادة واحدة هي إرادة وقوة الحاكم*» [1].

ومن هنا كان الهدف من وجود العقد الاجتماعي في المجتمع عند هوبز هو وجود سلطة مطلقة تخلى فيها كل الأفراد عن حقوقهم المطلقة لمصلحة الحاكم الذي هو صاحب السيادة المطلقة لأن سلطته يجب أن يعترف بها حتى تكون هنالك دولة وإذا لم يعترف به انتشرت وعمت الفوضى، أما فيما يخص في مقاومة سلطة الحاكم المطلقة بالنسبة للرعايا، فيرى هوبز أنه ما دام هذا الحاكم يتمتع بالسيادة الكاملة ومهمته تكمن في الحفاظ على أمن وسلامة رعاياه،فلا يمكن مقاومة سلطته إلا في حالة فشله في تحقيق الأمن والسلام لرعاياه. ومن هنا يحق للرعايا التخلي عن هذا الحاكم واختيار حاكم جديد يضمن لهم الحماية مقابل طاعتهم له.أما فيما يخص الملكية في نظر هوبز هي تنازل من طرف الحاكم الذي هو صاحب السيادة،لأن الملكية من قبل لم يكن للفرد حق التمتع بها وتوزيعها بتساوي فيما بينهم إلا بعد الانتقال إلى المجتمع المدني وإصدار الحاكم للقوانين لأن القانون يضمن حق الملكية للفرد والتصرف فيها بلا خوف ولا قلق،كما أن وجود الدولة في المجتمع حسب هوبز ضروري لأن مهمتها هي خدمة الفرد وتوفير الأمن والسلم وحماية ممتلكاتهم وضمان حريتهم لأن هوبز لا يعترف بالإدارة العامة بل يؤمن بالمنفعة الفردية وبإرادة الحاكم.

---

[1] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور، المرجع مذكور سابقا، ص271.

ب. **جون لوك والحق الطبيعي**

1. **الحالة الطبيعية:**

إن الحالة الطبيعية عند جون لوك* هي على عكس ما قاله هوبز، فالحالة الطبيعية عنده هي حالة حرية ومساواة لا تؤديان إلى حرب الكل ضد الكل كما يراها هوبز، فالإنسان عند لوك كان يعيش في حالة طبيعية يسودها الأمن والاستقرار والعدالة وعدم الاعتداء على الآخرين،لكن في ظل القانون الطبيعي الذي مصدره العقل الذي يلتزم به الناس جميعا ومن هنا يعيش جميع الأفراد أحرار ومتساوين. وما دام هؤلاء الأفراد متساوون ومستقلون فلا يحق لأي فرد أن يلحق الضرر بغيره ولا بحياته ولا بحريته ولا في ملكيته.

« وللطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان فالجميع متساوون مستقلون،وليس لأحد أن يسئ إلى أخيه في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته، فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق وأتى بهم إلى خصمه لأنه شاء ذلك أتى بهم لكي يعملوا من أجله فهو مالكهم الذي يوجههم كيفا شاء ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته» [1] .

فالحالة الطبيعية حسب لوك هي حالة تلك المجتمعات البشرية التي لم تعرف المجتمع المدني والسبب في ذلك هو أن العقل الطبيعي هو الذي يرشد الناس وأن لا يلحق أي فرد الضرر بالآخرين وعدم التعدي على حقوقهم ولذلك فعليهم احترام قانون الطبيعة الذي يضمن لهم السلم ويحافظ على بقاء النوع البشري.

« فإذا اعتدى الإنسان على أخيه الإنسان في الطور الطبيعي وخرق السنة الطبيعية التي تلزمهما كليهما، فلكل امرئ الحق يدفع عدوانه وإقرار تلك السنة حتى يجوز لمن شاء

---

* **جون لوك:** ولد جون لوك(1632-1704) درس الطب وامتدت اهتماماته إلى ميدان السياسي والاجتماعي من مؤلفاته كتاب"رسالة في التسامح الديني"وبالإضافة إلى كتابه "مقالتان في الحكومة المدنية" وكتاب "مقالة في العقل الإنساني"، فيلسوف ثورة 1688 الانجليزية صاغ أفكاره السياسية بشان حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي ونشوء المجتمع المدني وموقع الفرد فيه والعلاقة بين السلطات داخل المجتمع .

[1] **جون لوك،** الحكومة المدنية، وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة محمود شوتى الكيال، دار القومية للطباعة والنشر، د ط، د ت، ص15.

أن يساند المعتدي عليه في الاقتصاص من المجرم والتعويض عليه،لأن المجرم إن يطلق سنة العقل يصبح عدوا للبشرية جمعاء فلها حق معاقبته» [1] .

ومن هنا يرى لوك أن للإنسان حقوق طبيعية يتمتع بها أوجدتها له الطبيعة وليس المجتمع،لأن العلاقة الطبيعية بين الإنسان وأخيه الإنسان هي علاقة تقوم على الحرية التي بدورها تؤدي إلى المساواة.

2. الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني:

برغم من أن الأفراد كانوا يعيشون في الحالة الطبيعية الأولى حالة أمن وسلام ومساواة، إلا أنهم حاولوا إيجاد حالة أفضل لكي يكونوا على حال أحسن من الحالة الطبيعية من أجل ضمان حقوقهم وممتلكاتهم التي يتمتعون بها في الحالة الطبيعية،وفي هذه الأخيرة يكون الفرد يحكم نفسه بنفسه و مادام أنه كذلك فإنه لا يراعي تحقيق العدل في معالجة قضاياه فينحاز لمصلحته الخاصة على حساب مصلحة الآخرين، مما يؤدي إلى غياب الحرية والمساواة والملكية نتيجة غياب وعدم توفير الوسائل التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم كغياب القوانين والسلطة،التي لا يمكن أن توجد إلا في المجتمع السياسي،وإذا وجدت هذه الوسائل لدى الأفراد في حالة المجتمع الطبيعي يمكننا أن نقول أنه تم الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني الذي يتم برضا الأفراد. حيث نجد لوك يضع فكرة الانتقال إلى الحالة المدنية التي ربطها بوجود الدولة والقانون في ظل حكم قانون الطبيعة،وفي هذا الصدد يقول لوك:*« الحكومة المدنية هي العلاج الأصيل لعيوب حالة الطبيعة وآفاتها، التي لابد أن تكون كبيرة بالتأكيد عندما يكون الناس حكاما أو قضاة في قضاياهم الخاصة،لأنه من اليسير أن نتصور أن من يكون جائرا إلى حد إلحاق الأذى بأخيه الإنسان نادرا ما يكون عادلا بحيث يدين نفسه بسبب هذا الضرر»* [2].

---

[1] **جون لوك**، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع(على مولا)، بيروت، د ،ط، 1959، ص17.

[2] **م.م.آساوى فلاح حسن**، الفكر السياسي والفلسفة السياسية لدى جون لوك، مجلة الآداب، العدد 120، 2017، ص339.

والغرض من وجود الدولة عند لوك هو الحفاظ على الحرية والملكية وتحقيق المساواة بين هؤلاء الأفراد حتى يعم بينهم الأمن والاستقرار والسلام.

3.العقد الاجتماعي عند لوك:

برغم من أن الأفراد كانوا يعيشون في حالة يسودها الأمن والحرية والمساواة والتعاون لكنهم حاولوا إيجاد حالة أفضل لأن هذه الحالة ينقصها نوع من التنظيم، وعلى هذا اتبعوا طريق التعاقد وأنشئوا جماعة على أساس رضا الأفراد،أي العقد الاجتماعي من أجل إقامة سلطة تحكمهم وتحميهم وتحافظ على ممتلكاتهم وتقيم العدل بينهم، وهذا العقد يتم بين الأفراد والحاكم حيث يتنازل فيه الأفراد عن تنازل جزئي من حقوقهم للحاكم الذي هو طرفا في العقد، لأن هنالك حقوق لا يمكن التنازل عنها بل هي فطرية في الإنسان وأصيلة في الفرد وسابقة عن المجتمع وهي الحق في الحياة وحق في الحرية والملكية، وهذا التنازل كان من أجل وضع سلطة تحافظ بدورها على حقوق الجميع، ويقول الدكتور علي عبد المعطي معقبا:« *إن الأفراد لا يتنازلون عن هذا القسط من حقوقهم الطبيعية للملك أو السلطان أو الحكومة، وإنما هم يتنازلون عما يتنازلوا عنه للمجتمع بأسره،ومن ثم يصبح المجتمع هو المنفذ الأول والموجه الأوحد للقانون*» [1].

ومن هنا أراد لوك أن يجعل من هذا العقد من المجتمع هو صاحب السلطة والسيادة المطلقة. فالسادة تعود إلى الشعب وحده مما جعله يشارك سياسيا في تسيير شؤون مجتمعه، كما يرى لوك أن الحاكم إذا خرج عن قوانين العقد ولم يقم بحماية حقوق الأفراد أن ينزعوا هذا العقد و الثورة ضد الحاكم والرجوع إلى الحالة الطبيعية السابقة،لأن سلطة الحاكم ليست سلطة مطلقة بل مقيدة بشروط العقد،« *كان لوك هو الدفاع عن حق الثورة وحق الشعب في*

---

[1] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي، المرجع مذكور سابقا، ص285.

مقاومة الطغيان،أي أنه في حال خيانة الحكومة للأمانة التي ألقاها عليها الشعب، فيحق للشعب باستعادة تلك الأمانة ووضعها من جديد في أيد أخرى جديرة بالثقة» [1].

ومن هنا فحق الفرد التمرد والعصيان والثورة على الحاكم في نظر لوك هو الدعوة إلى المساواة والتعقل. أما الهدف الأساسي أو الدافع الذي يسعى إليه العقد الاجتماعي في رأي لوك هو حماية الملكية،فإنه أعطى اهتمام كبير في الملكية الخاصة لأنها في حالة الطبيعة كانت ملكية مشتركة بين جميع الأفراد لأن لكل فرد له الحق في العيش من أجل الحفاظ على بقائه، في حين أن لوك يفضل الملكية الخاصة على الملكية الجماعية التي لا ينظمها ولا يحميها إلا المجتمع والحكومة، لأن المجتمع لا يوجد إلا لحماية الملكية الخاصة والحقوق الطبيعية الأخرى التي تسبق بوجود المجتمع المدني أو السياسي.يقول لوك:« *أما حق الملكية فإنه حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوضعي و ليس لأحد حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهاراته على أن حق الملكية خاضع لشرطين، الأول أن الملك لا يدع ملكيته تتلف أو تهلك والآخر أن يدع الآخرين ما يكيفهم، فإن هذا حق لهم»* [2] . ومن خلال هذا فإن المبدأ الأساسي في اتفاق الناس فيما بينهم هو من أجل حماية ممتلكاتهم حتى يبقى هذا الحق مصانا ومتكاملا.

كما ذهب لوك إلى إقامة نظام سياسي يقوم بضمان حقوق الأفراد والتصدي لكل من يتعدى عليها،وهذا النظام في نظر لوك قائم على ثلاث سلطات هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وأن النظام الصحيح هو الذي يقوم على الفصل بين السلطات، فالسلطة التشريعية هي البرلمان ووظيفتها تشريع القوانين، أما السلطة التنفيذية التي هي الحكومة التي تقوم بتطبيق و تنفيذ القوانين،أما السلطة القضائية فهي سلطة تابعة للسلطة التنفيذية،« *بناء لذلك يمكن القول بأن لوك افترض وجود سلطتين أساسيتين هما*

---

[1] **مهدي محفوظ**، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث،المرجع مذكور سابقا، ص98

[2] **ستروان ليو**، تاريخ الفلسفة السياسية،ج2، ص24، كذا ينظر: تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، ص101، نقلا عن: **سامي شهيد مشكور**، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، وأثر في حياة الفكر المعاصر، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ص183.

السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. أما عن موقفه بالنسبة لكل منهما فقد افترض تفوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. ذلك لأن القانون الوضعي الأول والأساسي والمقصود به العقد الاجتماعي الأول هو الذي ينشئ السلطة التشريعية» [1] .

ومن هنا فإن السلطة التشريعية هي سلطة عليا في المجتمع لأن دورها يكمن في المحافظة على المجتمع من خلال وضعها للقوانين.

[1] **مهدي محفوظ**، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المرجع مذكور سابقا، ص97.

الفصل الثاني

نظرية حقوق الإنسان عند جان جاك روسو

المبحث الأول: الظروف التي عاشها روسو وعلاقتها بالحقوق

يعد جون جاك روسو فيلسوفا ذا شخصية فذة من عائلة فرنسية« *ولد بمدينة سويسرا بجنيف عام 28 حزيران 1712 وتوفي عام 1778* » [1]. ويعتبر من الفلاسفة المحدثين وقد صادفت هذا الفيلسوف حياة مليئة بالعراقيل والمشاكل، وتميزت حياته منذ ولادته بالشفاء والتشرد والتعاسة، وذلك بعد أن توفيت والدته بعد ولادته بأسبوع، فعاش محروما وفقيرا ينتقل من مكان إلى مكان يبحث عن من يأويه، وقد اتخذ من خدمة البيوت مهنة من أجل ضمان معيشته فذاق من خلالها مرارة الذل والجوع، وهكذا كانت بداية حياة روسو، << *عاش روسو مريضا فقد أثر هذا المرض على حياته النفسية لأنه لم يعرف طعم الأسرة ولدت ضعيفا وقد دفعت والدتي حياتها ثمن ولادتي، هذه الولادة التي كانت أولى مصائبي* >>[2].ومن هنا ولا حتى الاستقرار فعاش وحيدا، كما أرغم روسو في سن صغير من قبل أبيه على قراءة القصص والكتب الفلسفية، والدخول إلى مدرسة داخلية حيث اضطر إلى الهروب منها بسبب إخضاعه للظلم والعقاب، لذلك التجأ إلى جينيف حيث اعتنق فيها المذهب الكاثوليكي وتخليه عن المذهب البروتستانتي، وبعد فترة عاد إلى باريس والتي تعرف فيها على امرأة وجعلها زوجة له وقد أنجب منها أطفال ولكن بسبب فقره وحاجاته تخلى عن تربية أطفاله وبالتالي تعتبر حياة روسو حياة مليئة بالتجارب، قضى طفولته يتيما ضائعا، ولم يتلق دراسة محددة ولا مدرسة محددة وإنما اعتمد على تثقيف نفسه ونمو وعيه من خلال التجربة والكتاب، وهكذا تعتبر هذه الظروف من الأسباب التي دفعت بروسو إلى كتابة وتأليف العديد من الكتب، ويعتبر كتاب الاعترافات من أهم الكتب التي اعترف فيها عن كامل ظروف حياته وبالإضافة إلى الظروف السياسية التي واجهت روسو خلال حياته، والتي كانت مليئة بالاضطرابات والاضطهاد بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي كانت سائدة لدى المجتمع الفرنسي. ويعود ذلك إلى فساد أنظمة الحكم والسلطة الحاكمة التي أدت

---

[1] **مهدي محفوظ** ،اتجاهات الفكر السياسي الحديث،المرجع مذكور سابقا،ص142.

[2] المرجع نفسه، ص 142.

إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار، لأن في تلك الفترة كان نظام الحكم قائم على الحق الإلهي غير أن روسو رفض هذا النوع من نظام الحكم، *<< فإلى جانب نقده لنظام الحكم الفرنسي الملكي الاستبدادي القائم على نظرية الحق الإلهي في الحكم، فقد كان يطالب بإقرار حريات الإنسان الطبيعية وبالقضاء على الفساد والانقسام الطبقي >>*[1] .

إن هذه الظروف السياسية والاجتماعية القاسية التي عاشها روسو ومن خلال تجربته للحياة وإطلاعه على الأوضاع التي كان الإنسان يعيشها في تلك الفترة، من انتهاك للحقوق والحريات هذا ما شجعه في البداية إلى كتابة وتأليف أول كتاب الذي يحمل عنوان أصل التفاوت بين الناس في عام 1755، ففي هذا الكتاب حاول روسو البحث عن انعدام المساواة بين الناس وذلك من خلال الرجوع إلى الحالة الطبيعية الأولى، لأن في هذه الحالة يوجد مساواة بين الناس ولكن هذا لا يعني البقاء في هذه الحالة وإنما التوسط بين الحالة الطبيعية والحالة الاجتماعية،« *في كتاب الخطاب حول أصل التفاوت بين البشر وفي أسسه المسمى الخطاب الثاني و المكتوب عام 1754 يتصور روسو ثلاث حالات:*

1. الحال الطبيعية التي يسميها التفاوت المحدود المسمى تفاوتا طبيعيا أو فيزيقيا.

2. ولادة حالة اجتماعية يسميها ابتداع الملكية، وانطلاقا منها تطوير" التفاوت الأخلاقي أو السياسي" وحرب كل فرد ضد الآخر.

3. *وحال اجتماعية مستقرة حيث يشرع القانون قوة الملاك* »[2].

لان الناس إذا عاشوا في حالة الطبيعة تعاونوا وتحابوا فيما بينهم حيث ازدهرت حياتهم، وما إن ظهر حب التملك حتى اشتدت بينهم النزاعات والتي ترتب عنها انعدام المساواة وانتشار الفوضى والأنانية وما ينجم عنهم من حب الذات والسيطرة على بعضهم البعض.

---

[1] **مهدي محفوظ**، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المرجع مذكور سابقا ص 144.

[2] **فيليب كوركوف**، كبار المفكرين في السياسة، ترجمة، د علي نجيب إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د،ط، سنة 2014، ص 35.

« وفي هذا الكتاب صرح روسو بأنه لا يفترض وجود الحال الطبيعية فعلا وإنما يستحسن حالا من الهمجية متوسطة بين الحال الطبيعية والحال الاجتماعية، يحافظ الناس بها على البساطة ومنافع الطبيعة ويظهر من تعليقات روسو على متن الكتاب أنه لا يريد رجوع المجتمع الفاسد الحاضر إلى حال الطبيعة، وإنما يعد المجتمع أمرا لا مفر منه مع فساده وهو يعلل هذا الفساد بالتفاوت بين أفراد المجتمع في المعاملات والحقوق، فيبتغى بالإنسان الطبيعي الظاهر ويقول بتلك الحال المتوسطة حيث تسود المساواة » [1].

ويعتبر هذا الكتاب أي أصل التفاوت بين الناس بمثابة البداية لتأليف كتاب العقد الاجتماعي الذي نشره روسو عام 1762، والذي هو بمثابة النظرة الكاملة لأفكاره السياسية، كما يسمى أيضا هذا الكتاب بمبادئ الحقوق السياسية.

وفي هذا الكتاب اهتم روسو بطبقة الرق ورفضه لفكرة عدم المساواة الذي يقر بضرورة وجود مساواة بين الناس، كما دافع عن حقوق الإنسان ورأي أن كل نظام سياسي واجتماعي هدفه تحقيق وحفظ حقوق كل الأفراد وأن الشعب هو صاحب السيادة، وبالتالي فإن هذا الكتاب يمكن اعتباره إنجيل الثورة الفرنسية التي حققت النظام الجمهوري الذي كان يهدف روسو إلى تحقيقه من قبل، كما أن الوثيقة التي أعلنتها الثورة الفرنسية والمسماة بإعلان الحقوق مأخوذة تقريبا حرفيا من كتاب العقد الاجتماعي، غير أن أفكاره كان لها أثر كبير على قيام الثورة الفرنسية حتى الثورة الأمريكية، إلى أن روسو كان يسعى من وراء كتابته لهذا الكتاب إلى تحقيق الحرية والمساواة بين الناس،« *وبالمقابل يتناول روسو من جديد في كتاب العقد الاجتماعي التقسيم الثنائي بين الحال الطبيعية رابطا الحرية الطبيعية وأشكال التفاوت الطبيعي أو الميثاق الاجتماعي، يرجع هذا الميثاق في آن واحد إلى عقد إرادي وإلى شكل من الضرورة، لأن روسو يكتب قائلا: افترض أن البشر الواصلين إلى هذه النقطة*

---

[1] **جان جاك روسو**، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة مصر، د، ط، سنة 2012 ص 08.

حيث تسيطر المصاعب التي تضر احتفاظهم بالحال الطبيعية من خلال مقاومتها على القوى التي يستطيع كل فرد أن يستخدمها كي يحتفظ بنفسه داخل هذا الحال» [1].

لأن الهدف من هذا الكتاب العقد الاجتماعي عند روسو هو الاحتفاظ بالحرية في الحالة الاجتماعية والحد من التفاوت أي المساواة الأخلاقية والشرعية بين البشر، أي يصبح البشر متساوين جميعا بالاصطلاح والحق، أما فيما يخص كتاب " إميل والتربية " والذي تزامن ظهوره مع كتاب العقد الاجتماعي سنة 1762، والسبب الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب هو الخطيئة التي ارتكبها في حق أولاده عندما تخلى عنهم أي عن تربيتهم ووضعهم بدار الأيتام، ومن هنا ظهرت شخصية روسو من الفيلسوف الاجتماعي إلى الفيلسوف التربوي، وبالتالي ساهم من خلال هذا الكتاب إلى تأسيس ما يعرف حاليا بفلسفة التربية الحديثة، وقد أراد من كتاب إميل أن يفصل بين التربية القديمة والتربية الحديثة فقام بتقسيم هذا الكتاب إلى خمسة كتب يتحدث فيها عن أهم مراحل التربية والتي تناول فيها تربية الأطفال منذ الطفولة حتى سن المراهقة، بالإضافة إلى الأخلاق والفضيلة وحتى الحياة الزوجية، *<< والتربية تأتينا إما من الطبيعة أو من الناس أو من الأشياء فنمو وظائفنا وجوارحنا الداخلي ذالكم هو تربية الطبيعة، وما تتعلم الإفادة من ذلك النمو ذلكم هو تربية الناس وما نكتسبه بخبرتنا عن الأشياء التي تتأثر بها فذلكم هو تربية الأشياء >>* [2].

فقد كان يسعى روسو من وراء وضعه التربية لأنه كان يريد من خلالها أي هذه التربية هو المحافظة على الإنسان خاصة في الحالة الطبيعية، لأن مهمة التربية هي التي تعلم الفرد العديد من الأشياء وخاصة فيما يتعلق بالقدرات العقلية.

غير أن كتاب الاعترافات الذي كتبه بين 1765 و 1770 والذي نشره في عام 1782 وهذا كان في أواخر أيامه والذي يعترف فيه عن جميع تفاصيل حياته، وأهم أعماله منذ

---

[1] **فيليب كوركوف**، كبار المفكرين في السياسة، مرجع مذكور سابقا، ص ص 35-36.

[2] **جان جاك روسو**، إميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد، ترجمة الدكتور نظمي لوقا، تقديم الأستاذ أحمد زكي محمد، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط، د.ت، ص 26.

ولادته حتى وفاته، وقد ذكر فيه عن جميع الأخطاء التي ارتكبها في حياته حتى أنه كان صريحا في الاعتراف بالسرقة والانحراف كما صرح أيضا عن بعض الشخصيات التي أثرت فيه، وبدأ في وضع هذه الاعترافات لما هاجر إلى انجلترا وكان هدف روسو من هذه الاعترافات، هو أن يقدم تجاربه للناس في الحياة خاصة في مجال التربية ورعاية النشء.

فقد أعطى كتابه الاعترافات صورة واضحة عن شخصية تنقسم انقساما عميقا، لعبت فيها أمراض كل من الجنس والدين دورا كبيرا فهو يقول: << *إن أذواقي وأفكاري بدت* متأرجحة بين النيل والوضاعة >>[1] .والغاية عند روسو من هذه الاعترافات التي ذكرها في كتابة هذا هو تقديم سوى دروس اجتماعية وتربوية من خلال ما مر به في مسار حياته، ومن هنا يعد روسو من أعظم فلاسفة القرن 18 ومن أهم كتاب فرنسا آنذاك، وذلك راجع إلى الظروف القاسية التي عاشها والتي دفعته إلى إظهار عبقريته وآرائه ومبادئه من خلال تأليف العديد من الكتب التي كان لها صدى كبير على الثورة الفرنسية والفلاسفة الذين جاءوا من بعده، وهذا من خلال نظرته الشاملة لأفكاره وآرائه في كل من الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية، وبالرغم من هذا لقي روسو الكثير من الهجمات التي أدت إلى إحراق العديد من كتبه إلا أنها بقيت لها أثر حتى بعد وفاته، وهذا ما تمثل في الثورة الفرنسية وكذلك كان لعصر التنوير دور كبير في تطوير أفكار روسو.

وإن ما كان يسعى من ورائه روسو هو إعادة الاعتبار للإنسان من خلال ضمان حقوق وحرياته والمحافظة عليها، وهذا نتيجة كل مرآه وهي أن حياة الإنسان يمكن أن تدمر أو تصاب بالهلاك بسبب بعض المفاسد كالثراء والترف وانتشار الشرور والأنانية التي كانت سائدة في تلك الفترة، كما يعتبر روسو هنا من أفضل الفلاسفة الذين تحدثوا ووصفوا الأوضاع التي كانت تعيشها أوربا حتى فرنسا، لأن هذا الفيلسوف يحمل في ذاته الروح

---

[1] **جورج سياسين**، تطور الفكر السياسي، ترجمة علي إبراهيم السيد، مراجعة وتقديم راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ط، د. ت، ص ص55-56.

الإنسانية ويسعى إلى هدف واحد وحيد وهو إسعاد الإنسان تخليصه من كل أشكال للانحطاط والتدهور.

المبحث الثاني: مضامين نظرية الحقوق عن روسو.

أ.الأصول الطبيعية لحقوق عن روسو:

لم تكن حالة الطبيعة واحدة عند فلاسفة العقد الاجتماعي، فحالة الطبيعة عند هوبز كانت عبارة عن حالة حرب دائمة أي حرب الكل ضد الكل، أما عند جون لوك فيختلف عن هوبز فحالة الطبيعة الأولى هي حالة حرية ومساواة، أما فيما يخص روسو فقد رأى أن حالة الطبيعة أكثر تعقيدا مما هي عند هوبز ولوك، فهي عنده حالة مساواة وحرية وسعادة وهناء فهي خير حالة عاشها الإنسان الأول، ويرى روسو أن هذه الحالة الأولى أي حالة الفطرة هي أفضل حالة يجب أن يعيشها الإنسان، لأن الفطرة هي الركيزة الأساسية للإنسان في المجتمع يتساوى فيها جميع الأفراد وكل فرد منهم يسعى إلى خدمة نفسه بنفسه والجميع متقبلين معيشتهم، *<< لقد كان الإنسان عبارة عن كائن يعيش في الغابات بين الحيوانات ولديه في غريزته وحدها كل ما يلزمه من أجل العيش، لقد كان يخاف فقط من الألم والجوع أما الخيرات التي يعرفها فهي الغذاء والراحة في وقت الفراغ وأنثى لقد كان يكتفي من الحب بجانبه الجسدي، إن همه الوحيد تقريبا هو أن يحفظ ذاته ويكون قلبه في حالة سلام وجسده بصحته جيدة، هكذا يفترض ويتصور أن يكون بصفة أساسية الإنسان الطبيعي في تكوينه البدائي >>*[1] .ومن هنا نجد أن روسو قد وصف الحالة الطبيعية الأولى هي حالة الأفراد الذين كانوا يعيشون حالة العزلة منفصلين عن بعضهم البعض، وهذا الانعزال أدى إلى غياب العلاقات والروابط بين الأفراد ومن ثم عدم وجود أي صراع ولا حقد ولا أنانية فيما بينهم، وكل فرد له الحق في التمتع والتصرف فيما يحلو له دون أن يؤدي هذا الحق الغير المتناهي إلى نشوب الصراع مع الآخرين، وذلك لعدم وجود أي رابطة تربط بين هؤلاء الأفراد لأن كل

---

[1] **جان جاك شوفاليه**، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 2006، ص 479.

فرد لا يحمل ذاته أي نوع من الحسد واللامساواة والغيرة والشرور، فغياب هذه العلاقات الاجتماعية تبعد الأفراد في الحالة الطبيعية عن الحرب والصراع وخلو النفس الإنسان عن أسباب الشرور والنزاع وكذلك عن التنافس التي انسجم عن الحياة الاجتماعية،« *من هذا الواقع الإنسان الطبيعي في حالة الفطرة الأولى يستطرد روسو قائلا بأن البشر في الحالة الطبيعية ليسو لا صالحين ولا أشرار، إذ لا تجمع بينهم أية علاقة أخلاقية أو واجبات مشتركة وهنا تظهر عدم موافقة روسو على قول هوبز بأن الإنسان البدائي هو بطبيعته شرير لأنه لا يملك أية فكرة عن الخير وأنه فاسد وفاجر لأنه لا يعرف الفضيلة* » [1].

فحالة الطبيعة إذا حسب روسو كما يراها الكثير من المفكرين على أنها العصر الذهبي للإنسانية، فمهما كان الإنسان متوحشا وشريرا إلا أنه يوجد بداخله صفات حسنة وطيبة، وعلى هذا فإن الحالة الطبيعية هذه هي حالة يسودها السلم والسعادة منبعها الحرية والمساواة على عكس الحالة المدنية التي هي مصدر أو منبع الشرور والفساد والانحطاط فحالة الطبيعة هي حالة خيرة.

ب.الحالة الاجتماعية وبداية ظهور الصراع:

ينطلق روسو في فلسفته الاجتماعية من الحالة الطبيعية الأولى التي كان يسود فيها المساواة والحرية والمحبة وتعاون الناس فيما بينهم، وما إن بدأ الإنسان في الحاجة إلى الغير في تلبية حاجياته ويكون ذلك بمعاونة الآخرون له في جمع مؤونة عيشه، وبالإضافة إلى تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الطبيعي وتطور الحياة وتقدم المدينة، ومن هنا بدأت تظهر المساوئ حتى أدى هذا إلى اختفاء المساواة وبروز محلها اللامساواة التي كان بسببها نتيجة ظهور الملكية التي فرقت بدورها بين الغني والفقير، وبذلك قضت على الحياة الأولى التي تسودها الطمأنينة والاستقرار. << *وعلى أي حال بدأ الانتقال الإنسان من حالة المساواة الطبيعية حينما بدأت تظهر الملكيات الخاصة التي كانت بمثابة الحد الفاصل*

[1] **مهدي محفوظ**، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث،المرجع مذكور سابقا، ص 145.

بين حالة المساواة وبدأ حالة اللامساواة، فقد كانت الخطوة الأولى في تقدم اللامساواة في الحالة الاجتماعية حينما بدأ ظهور الغني والفقير >>[1].

ويرى روسو أنه ما إن بدأ كل شخص يملك أرضا ويقول هذا ملكي حتى بدأت رغبة التملك تفرق بينهم، بسبب الطمع والجشع لأن فكرة الملكية جلبت معها الشقاء والبؤس والتعاسة، وظهور الخلافات والحروب والنزاعات حيث بدأ الناس يبحثون عن منافعهم ومصالحهم، ومن هنا ترتب عن ذلك انعدام المساواة، *<< لم يكن روسو مبالا للإضفاء الحق الطبيعي على الملكية بل يعتبرها نتيجة سلبية للتطور في حياة البشرية، ذلك لأن ملكية الأرض تولد اللامساواة وصراع المصالح والعبودية والشقاء >>[2].*

وبالتالي فإن هذا التطور أدى إلى حدوث تفاوت في الملكية الخاصة وفي الحقوق والحريات بين الناس، ونتيجة هذا التفاوت ينجم عنها ضرورة قيام الحروب بين طبقة الملاك وغير الملكين وانتشار العداوة والأنانية والبغضاء بين الناس، وهكذا يكون التطور الاقتصادي والاجتماعي السبب الأول الذي أفسد الإنسان والذي أدى بدوره إلى ظهور الشرور، نتيجة ذلك التطور وأهم ما نجم عنه هو عدم المساواة التي عمت بين الناس، ويعتبر الإنسان حسب روسو منبع المصائب والشقاء لأنه هو من صنعها وليس من صنع الطبيعة،*« كيف يمكنني أن أنعم بالنظر في المساواة التي وصفتها الطبيعة بين الناس، وفي التفاوت الذي أقاموه من غير أن أفكر في الحكمة البالغة التي مزجت بها تلك وهذا مزاجا موفقا في هذه الدولة، فيسعيان من أقرب الطرق إلى القانون الطبيعي »* [3]. ومن خلال هذا نجد أن الحقوق الطبيعية التي كان يتمتع بها الإنسان في الحالة الطبيعية الأولى أنها لم تعد موجودة في هذه الحالة الاجتماعية، وذلك بسبب التفاوت الذي حدث فيها، غير أن هذا التفاوت لم يعرفه الناس من قبل لأن مبدأ المساواة كان سائدا فيما بينهم، ولذلك نجد روسو يقدم لنا

---

[1] **مصطفى حسن النشار**، أعلام الفلسفة حياتهم ومذاهبهم، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 242.

[2] **مهدي محفوظ**، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المرجع مذكور سابقا، ص 146.

[3] **جان جاك روسو**، أصل التفاوت بين الناس، المصدر مذكور سابقا، ص 14.

نوعين من التفاوت هناك التفاوت الطبيعي أو الفيزيائي فهو تفاوت معطى للبشر بشكل طبيعي، أما فيما يخص التفاوت الأخلاقي أو السياسي فهو المرتبط بالعلاقات السائدة في المجتمعات، فهذا التفاوت نجده يمس طبقتين وهما طبقة الفقراء يجعلها تواجه بعض العراقيل والمشاكل، وهذا قد يؤدي بهم إلى سلب بعض حقوقهم، بينما طبقة الأغنياء فيزيدهم قوة ونفوذ، *<< أتصور وجود نوعين للتفاوت في الجنس البشري، فالنوع الأول وهو ما أدعوه الطبيعي أو الفيزيوي لأنه من وضع الطبيعة ويقوم على اختلاف الأعمار والصحة وقوى البدن وصفات النفس أو الروح، والنوع الثاني هو ما يمكن أن أدعوه التفاوت الأدبي أو السياسي لتوقفهن على ضرب من العهد ولقيامة، أو للإذن فيه على الأقل، يتراضى الناس ويتألف هذا النوع من مختلف الامتيازات التي يتمتع بها معظمهم إجحافا بالآخرين >>*[1] .

صحيح أن الحالة الطبيعية الأولى هي حالة حسنة، لكن مع ظهور الملكية والتقدم الصناعي والاقتصادي وزيادة عدد السكان وظهور العمل والحاجة إلى الغير، وهذا كله أدى إلى انتشار المساوئ والصراع داخل المجتمع وبالتالي فقدان الأمن والاستقرار، ولكي يحافظ الناس على بقائهم وعلى الأمن والاستقرار حاولوا الأفراد حسب روسو الانتقال إلى حالة المجتمع المدني، الذي يقوم على أساس العقد الاجتماعي لكي يصلوا إلى ما هو أفضل من الحالة الطبيعية، لأن الإنسان يسعى دائما وراء ما هو أفضل لأن هدف كل إنسان هو الحفاظ على البقاء واستمراره في حياة أفضل.

ج.خصائص المجتمع المدني من خلال بنود العقد الاجتماعي:

جاءت نظرية العقد الاجتماعي كرد فعل على نظرية الحق الإلهي، وقد بلغت هذه النظرية ذروتها في القرن 18 على يد الفيلسوف الفرنسي والسياسي جان جاك روسو، وقد اختلفت نظرته للعقد عن نظرة كل من هوبز ولوك، فروسو قام بوضع العقد الاجتماعي نتيجة نقده لنظام الحكم الفرنسي الملكي الاستبدادي، الذي كان قائم على نظرية الحق الإلهي

[1] **جان جاك روسو**، أصل التفاوت بين الناس، مصدر مذكور سابقا، ص 29.

في الحكم، فقد كان روسو يسعى من وراء هذا القضاء على الفساد والظلم والحد من الطبقية بين الناس وكذا الاعتراف بحرية الإنسان.

ومن هنا فإن روسو بعد تحليله للحالة الطبيعية للإنسان والتي سادت فيها بعض الأوضاع التي كانت من صنع الإنسان نفسه، فقد توصلا إلى أنه لابد من مغادرة الحالة الاجتماعية إلى الحالة المدنية من أجل استرجاع الحقوق وتأسيس المجتمع، ويكون هكذا التأسيس عن طريق إبرام عقد اجتماعي بين الأفراد، فهذا العقد لا يأخذ ولا يكتسب قوته من الأفراد فقط بل يعود ذلك إلى طريقة استخدامه والغاية التي يسعى إلى تحقيقها تكمن في تحقيق حياة أفضل توجد فيها الحرية والمساواة،« *يشكل العقد الاجتماعي بالنسبة لروسو ما يجب أن يكون وليس ما هو موجود بالفعل ومنظما مثاليا أكثر من وجه تاريخي، وهو يعبر عن الرؤية التي كونها روسو عن الشرعية فلنتصرف إذا بأن القوة لا تضع الحق وأننا لا نحيز إلا على طاعة القوى البشرية* »[1]، ومن هنا فالعقد الاجتماعي عند روسو هو الاحتفاظ بالحرية في الحال الاجتماعية والحد من التفاوت أي المساواة الأخلاقية والشرعية بين البشر أي يصبح البشر متساوين جميعا.

وهكذا أصبح العقد بين الناس ضروريا ولا يمكن العودة إلى الحالة الطبيعية ويكون ذلك عن طريق إصلاح هذه الحالة الاجتماعية التي كان ميئوسا منها ونتيجتها الهلاك والضياع، ولقيام مجتمع متطور يقوم على التضامن والتكامل هذا يقتضي بضرورة وجود المجتمع المدني الذي يحقق للأفراد الأمن والسلم، ولكي يضمن الفرد حقوقه المتمثلة في الحرية والمساواة وحمايتها داخل الجماعية لا يكون ذلك إلا على أساس العقد الاجتماعي، الذي بمقتضاه يتنازل كل فرد عن حريته وحقوقه للمجموع من أجل التمتع بالحرية المدنية والتي تضمن للفرد الحماية، وفي هذا الإطار يقول إسماعيل علي سعد« *يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين، وإنما بتنازل الأفراد لمجموعهم أي أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كيانا جماعيا فهم يتنازلون للإرادة الجماعية*

[1] **فيليب كوركوف**، كبار المفكرين في السياسة، مرجع مذكور سابقا، ص 36.

الناشئة عن العقد » [1]، فهذا التنازل لا يعني فقدان الحرية والمساواة بل على العكس من ذلك، فالأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم للجماعة لأنهم أبرموا هذا العقد مع أنفسهم وفيه يستبدلونها بحقوق وحريات مدنية تضمنها لهم الجماعة المدنية أي المجتمع المدني، لأن الإنسان في حد ذاته يتمتع بالحرية التي ولدت معه.

منذ الفطرة الأولى لأنها فطرية في ذات الإنسان وهذا ما ذكره روسو في بداية كتابه العقد الاجتماعي من خلال *قوله« يولد الإنسان حرا ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان وهو يظن أنه سيد الآخرين، وهو يظل عبدا أكثر منهم* » [2]، وبالتالي فإن هذا العقد الاجتماعي أبرم بين أفراد أحرار ومتساوين يحضون من ورائه في المحافظة على حريتهم ومساواتهم فروسو يجعل من الحرية صفة طبيعية لا ينبغي للعقد الاجتماعي أن يستغني عنها، فعلى هذا العقد ضرورة الاحتفاظ بها وكذلك يجعل من المساواة ركيزة أساسية للعقد الاجتماعي، كما أن لهذا الأخير شروط وهي الالتزام بالعقد أي عدم خروج الأفراد عنه، وإذا ما خرج هؤلاء الأفراد عن هذا العقد أي الميثاق الاجتماعي فسوف يختل هذا العقد ويسترجع كل واحد منهم حقوقه وحرياته الطبيعية الأولى، ومن بين هذه الشروط على حد قول روسو:*« ويرد جميع هذه الشروط، المفهومة حقا إلى شرط واحد، وهو بيع كل مشترك مع جميع حقوقه من المجتمع بأسره بيعا شاملا وذلك أولا، أن الشرط متساو نحو الجميع ما وهب كل واحد نفسه بأسرها وأنه لا مصلحة لأحد في جعل الشرط ثقيلا على الآخرين، ما كان الشرط متساويا نحو الجميع* » [3].

وبالإضافة إلى أن العقد الاجتماعي عند روسو يحمل دلالة ومعنى أعمق من كونه نظرية فهو يفسر لنا المبدأ الذي تقوم عليه العلاقات بين الناس، فلابد أن يكون مبدأ العقد الاجتماعي قائم على القبول والتراضي لا على التعسف والقهر، فلابد أن يكون على أساس

---

[1] **إسماعيل علي سعد**، السياسة تفرض نفسها، المرجع مذكور سابقا، ص 188.

[2] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية سنة 1995، ص 29.

[3] المصدر نفسه، ص 44.

مبدأ الحق لا القوة لأن من خلال هذا العقد أراد جان جاك روسو أن يوضح لنا صورة واضحة على طبيعة المجتمع، لأن هذا الأخير يمثل في حد ذاته نتاج جهود إرادة أصحابه، وذلك من أجل ضمان حقوقهم والحفاظ على بقائهم وتحقيق الأمن والاستقرار،« *وليس ثمة جديد في أن يتحدث روسو عن العقد الاجتماعي، ولكن الجديد هنا هو الفكرة الأساسية الأصلية التي ينبغي روسو استخلاصها تأسيسا على ذلك أعني بها فكرة الإرادة العامة، ولهذه الفكرة أثر عميق في تعزيز معنى التمثيل الإرادي الذي لا يمكن أن يشكل حكومة إلا في ضله* » [1].

وكما نجد روسو كذلك يتفق مع كل من هوبز وجون لوك في ضرورة انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، كما يؤكد على أن الأفراد لابد أن يحتفظوا بحريتهم التي كانوا يتمتعون بها من قبل وأن يبقوا أحرارا داخل الدولة يحكمون أنفسهم بأنفسهم، وهذا ما نص عليه العقد الاجتماعي، وذلك باحتفاظ الأفراد بالسلطة التي أقاموها، وبالتالي يبقون أحرار في المجتمع السياسي،« *يرى روسو أن كل فرد في الكيان السياسي هو في نفس الوقت مواطن ورعية، مواطن لأنه هو صاحب السلطة وهو الذي يساهم في نشاط الكيان السياسي، أما رعية لأنه يطيع الأوامر التي يصدرها الكيان السياسي وبالتالي يصبح الفرد حاكم ومحكوم في نفس الوقت* » [2].

صحيح أن الفرد له كامل الحرية في أن يحكم نفسه بنفسه داخل المجتمع السياسي، لكن يجب أن يكون ملتزما نحو العقد وهذا الالتزام بني على أساس الإرادة الحرة لدى كل فرد ولا يكون بالقوة بل كل فرد ملتزم في ذاته، وهذا الالتزام بالنسبة لجان جاك روسو يجب أن يكون ضمن شروط العقد من أجل إقامة المجتمع السياسي أو الدولة،« *ويرى روسو أن الالتزام الاجتماعي والخضوع للسلطة لا يمكن أن يكون أساسها القوة، ذلك أن تأسيس*

---

(1) **محمد فتحي الشنيطي**، نماذج في الفلسفة السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص 87.

(2) **منذر الشاوي**، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 92. بتصرف

السلطة على القوة وحدها إنكار فكرة الحق كلية » [1] .فظهور المجتمع السياسي والسلطة والحرية بالنسبة لروسو كلها جاءت نتيجة العقد الاجتماعي الذي جاء بموافقة جميع الإرادات الحرة لجميع الأفراد، وبالتالي فإن هذا العقد يقوم على تنازل كل فرد عن جميع حقوقه للجماعة، غير أن هذا التنازل يجب أن يلتزم به الجميع من خلال مشاركة كل فرد مع الجميع، فلا يمكن لأي فرد أن يخضع نفسه تحت إشراف فرد آخر فكل فرد له الحق على فرد آخر، وبهذا الالتزام يبقى كل فرد حاكما وفي نفس الوقت محكوما، فهو حاكم لأنه صاحب السيادة ومحكوم لأنه مجبر بالالتزام التي تصدره الإرادة العامة، وبالتالي فهذا الاتفاق القائم على الالتزام لم يجرد تلك المساواة الطبيعية بل وضع مساواة أخلاقية مكان ما أحرزته الطبيعة من تفاوت وفوارق بين الناس، كما نجد العقد الاجتماعي عند روسو يقتصر على ما يلي:« *إن صيغة العقد الاجتماعي ستكون عند روسو كالآتي:" كل واحد منا يضع بشكل مشاع شخصه، وكل سلطة تحت الإرادة العليا للإرادة العامة ونحن نستقبل.....كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل* » [2]. بمعنى أن كل عضو يتنازل عن جميع حقوقه للجماعة أو الكيان السياسي، وعلى هذا فإن حرية الفرد لا يزال محافظ عليها، لأن كل فرد من الأفراد ملتزم نحو الكل وعندما يقدم كل فرد حقه للكل لا يعني أنه يفقد من قيمته ومكانته، لذلك فكل فرد له الحق على الآخر، فتخلي كل فرد عن حقه من أجل أن يكتسب حقا مساويا مع كل فرد في المجتمع السياسي، أما بالنسبة لروسو نجده كذلك يؤكد على ضرورة وجود دولة داخل هذا المجتمع السياسي، والدولة عنده هي دولة ذات سيادة التي بدورها تحترم حرية الفرد، وهذا الأخير لا يخضع فيها لأي حاكم وذلك الفرد ليس له الحق أن يخضع إرادته للآخرين بل يخضع لإرادته فقط التي قام بوضعها بنفسه دون أن يجبره أحد« *فالدولة إذا من صنع واختيار الأفراد، فالأفراد هم الذين أرادوا الانتقال من حالة*

---

[1] **فضل الله محمد سلطح**، المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطن " دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى سنة 2007، ص 137.

[2] **منذر الشاوي**، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية، المرجع مذكور سابقا، ص 91.

الطبيعة إلى المجتمع المدني أي الدولة، لأنه فيها مصلحة الأفراد، ومادام الفرد هو صاحب السلطة في الحالة الطبيعية ولتحقيق مصلحته أراد أن يقيم دولة ويمنحها السلطة والسيادة فسيادة الدولة هي سيادة الأفراد المؤسسين للدولة عن طريق العقد الاجتماعي، الذي يقوم فيه بتنازل الأفراد عن سلطتهم وحرياتهم وسيادتهم للغير » [1]. وبالتالي حسب روسو أن الهدف الذي كان من وراء هذه الدولة هو المحافظة على الحرية والمساواة لمواطنيها، وهذا التنازل الذي قام به هؤلاء الأفراد عن جميع حقوقهم للحاكم غير أن لهذا الحاكم سلطة مقيدة، وهذا لا يعني أن التنازل يجعل الأفراد يخضعون بالضرورة للأوامر الحاكم، ولكن روسو هنا يقر بحرية الفرد لذلك لا يمكن للفرد أن يتنازل عن حريته في العقد الاجتماعي،« *ومن ثم فإن سلطة الحاكم تكون مفيدة تحت إشراف الأمة، وعلى ذلك يكون للشعب حق مراقبة الحاكم، ومحاسبته على انحرافه بالسلطة، وتوقيع الجزاء القانوني عليه لأن التعاقد يلزم الحاكم بالمحافظة على حقوق الأفراد وإقامة العدل بينهم، وعلى الشعب واجب الطاعة ما لم يخل الحاكم بالتزامه* » [2]. ومن هنا نجد أن الحاكم عند روسو يختلف عن الحاكم بالنسبة لهوبز وجون لوك، فهوبز يرى أن الحاكم ليس طرفا في العقد أما لوك فيراه أنه طرفا في العقد بينما هذا الحاكم عند روسو هو تلك الإرادة العامة التي هي إرادة المجموع أي الجماعة، بالإضافة إلى دور الأسرة التي تعتبر اللبنة الأولى أو هي الخلية الأساسية إلى تكوين المجتمعات السياسية، فالدولة بمثابة الأسرة التي تحدي أفرادها، فالحاكم في هذه الدولة يكون بمثابة الأب والأفراد بمثابة الأبناء، فالأسرة هنا تعتبر الراعي الذي يرعى رعيته، وهذا كذلك بالنسبة للحاكم في الدولة يقوم برعاية رعاياه وذلك بالمحافظة على حقوقهم وحماية حرياتهم وممتلكاتهم الشخصية، ولذلك نجد روسو من خلال هذا اهتم بالأسرة وأعطاها دور كبير كما اعتبرها أول المجتمعات الطبيعية التي يجب على الإنسان التمسك بها، لأن الإنسان في حد

---

(1) **منذر الشاوي**، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية، المرجع مذكور سابقا، ص 87.

(2) **حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، د. ط، سنة 2006، ص 115.

ذاته يسعى إلى تكوين أسرة يترعرع فيها،« *ويمكن أن تعد الأسرة إذن أول نموذج للمجتمعات السياسية يكون الرئيس صورة الأب، والشعب صورة الأولاد، وبما أن الجميع يولدون أحرارا متساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم، وكل الفرق هو أن حب الأب لأولاده في الأسرة يؤديه فيما يرعاهم به، وأن لذة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يحمله الرئيس نحو رعاياه* » [1].

لذلك فالأسرة عند روسو هي المقياس الطبيعي الذي يقوم عليه المجتمع المدني، كما أن غاية العقد الاجتماعي عنده هي الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة وهو مبدأ أساسي لجميع الحقوق، كما يمثل أيضا الركيزة الأساسية والأولى في انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني، لأن في هذا الأخير نجد أن الإنسان له كامل الصلاحيات في التمتع بجميع حقوقه المدنية بما فيها الحق في الحياة، كما له الحق في معاشرة الآخرين لتحقيق منافعه الخاصة.

د.أسس الحق الطبيعي عند روسو:

1.الحريـــة:

تعتبر الحرية من أهم الحقوق التي لا يستطيع الإنسان أن يستغني عنها فهي مرتبطة به منذ ولادته فهي فطرية لأنه ولد مزود بها، وقد أصبحت الحرية من المفاهيم الشائعة لدى الكثير من الفلاسفة والمفكرين والذي تطور عبر العصور التاريخية، ومن بين تعاريف الحرية ما هو موجود في معجم الفلاسفة،« *فالحرية هي الخلوص من الشوائب، أو الرق، أو اللؤم فإذا أطلقت على الخلوص من الشوائب، دلت على صفة مادية يقال ذهب حر لا نحاس فيه، وإذا أطلقت على الخلوص من الرق دلت على صفة اجتماعية يقال رجل حر* أي طليق » [2] ،وهكذا نجد أن للحرية العديد من المعاني وفي هذا السياق نجد هذه الحرية أخذت معاني كثيرة.

---

[1] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص 30.

[2] **جميل صليبا**، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب العالمي، بيروت لبنان، د ط، سنة 1994، ص 461.

كما أن هذا المفهوم شهد تطورا كبيرا خاصة في العصر الحديث، حينما عرف هذا العصر اهتمام كبير بحقوق الإنسان الذي أعطى بدوره أهمية وقيمة كبرى لتمتع الإنسان بحق الحرية، حيث حضت هذه الأخيرة بالغ الأهمية من قبل الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو، فأول ما تحدث عنه روسو في أهم كتاب العقد الاجتماعي في مقولته الشهيرة والتي افتتح بها كتابه هو أن الإنسان يولد حرا، فهذه الحرية في نظر روسو لا يستطيع أي إنسان أن يستغني عنها بسهولة لأنها تبقى أصيلة فيه فهي كذلك جزء لا تجزأ من حياته، لأن انتهاك الحرية وتعرضها للاستبداد يتعارض مع الطبيعة البشرية، لأن تخلي أي إنسان عن حريته والذي تجعله بدورها يتجرد من صفته كإنسان، وبالتالي تخليه عن حقوقه وواجباته في الإنسانية،« وتنزل *الإنسان عن حريته يعني تنزلا عن صفة الإنسان فيه وتنزلا عن الحقوق الإنسانية، وعن واجباتها أيضا ولا تعويض يمكن لمن يتنزل عن كل شيء، وتنزل كهذا يناقض طبيعة الإنسان، ونزع كل حرية من إرادة الإنسان هو نزع كل أدب من أعماله* »[1]

ومن هنا نجد أن الحرية تعتبر ميزة يتميز بها الإنسان عن بقية الكائنات الأخرى دون اللجوء إلى ميزة العقل التي تفصل بين الإنسان والحيوان، كما نجد أن روسو قد أكد على الحرية خاصة في كتابه العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، وذلك من خلال أنه عندما قرر هؤلاء الأفراد التنازل على جميع حقوقهم من أجل هذا العقد لكنهم لم يتنازلوا عن الحرية، لأن فكرة الحرية هي المبدأ الأساسي أو الركيزة القويمة التي يستند إليها العقد الاجتماعي عند روسو، فإذا تنازل الأفراد عن الحرية هذا لا يعني بالضرورة أن هذا الفرد يفقد حريته بل على العكس من ذلك يبقى الإنسان متمسكا ومحتفظا بها كما كان من قبل،« *وهذه الحرية العامة هي نتيجة طبيعة الإنسان وقانون الإنسان الأول، وهو أن يعني ببقائه الخاص وواجبه تجاه نفسه وهو أول ما يحرص عليه وهو إذا ما بلغ سن الرشد أصبح سيد نفسه لما يكون بذلك حكما في وسائله الخاصة* »[2]. وهكذا نجد الإنسان دوما يبحث عن الأفضل وخاصة

---

[1] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص36.

[2] المصدر نفسه، ص 30.

نجد دائما يسعى إلى حفظ بقائه واستمراره في الوجود وهذا كله يتطلب كذلك المحافظة على حريته الطبيعية، فالإنسان في حد ذاته لا يجب أن يكون مسيطرا عليه لأنه يريد أن يكون دائما حرا في تصرفاته، غير أن ما يتمتع به الإنسان من شرف وقيم هذا كله مرتبط بحريته، ولكن حسب روسو إذا ما وجه الإنسان مشاكل بسبب السيطرة والقوة قد يؤدي هذا بدوره إلى تجريد هذا الإنسان من هذا الحق أي حق الحرية، لأن هذه الأخيرة في نظر روسو من أهم الأشياء التي تجعل الإنسان يستعر بالسعادة والرفاهية، ومن هنا يحضا الإنسان بثقة كبيرة في نفسه تدفعه دوما إلى تحقيق الأفضل، << *إن كرامة الإنسان في حريته وفي قيام الحق على أساس القوة سلب لحرية الإنسان وإهدار لكرامته، فثمة تنافر بالطبع بين الحق والقوة رغم قسوة التجارب التاريخية، أن التجربة التاريخية لا تعي روسو بقدر ما يعنيه إرساء الأساس الأخلاقي الراسخ للحياة الاجتماعية* >>[1] .إذا فإن الحرية عند روسو نجدها كذلك مرتبطة بالأخلاق، لأن هذه الأخيرة ميزة يحظى بها الإنسان لنفسه لأنه هو من يضعها في ذاته، بالإضافة إلى أن هذه الحرية بالنسبة للعقد الاجتماعي عند روسو يسعى إلى المحافظة عليها وهذا ما نلمسه في الحالة الاجتماعية وذلك بهدف الحد من التفاوت بين الناس، كما نجد روسو أيضا يربط الحرية بالتربية وخاصة فيما يتعلق بتربية الطفل لأن في نظره يجب نترك هؤلاء الأطفال ينشأون أحرارا، لأن هذا ما يؤكد عليه دائما بأن الإنسان يولد حرا وهذا ما كان سائدا في الحالة الطبيعية الأولى، لأن الحرية في التربية عند روسو هو أن يقوم الإنسان بفعل ما يحلو له فهي تدفعه إلى القيام بالعديد من التصرفات والأعمال التي يريد تحقيقها، فهي في نظره حق طبيعي، << *فلنترك للطفولة ممارسة الحرية الطبيعية، تلك الحرية التي تبعد الأطفال ولو إلى حين عن الرذائل التي تصاب بها حتما تحت نير العبودية* >>[2]. إذن نجد أن الحرية هي حق أساسي في الإنسان وله كل الصلاحية في ممارستها وهذا ما نلمسه عند روسو الذي يؤكد على ضرورة الالتزام بها وخاصة فيما يتعلق الأمر

---

(1) **محمد فتحي الشنيطي**، نماذج في الفلسفة السياسية، المرجع مذكور سابقا، ص 85.

(2) **جان جاك روسو**، إميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد، المصدر مذكور سابقا، ص 91.

بالأطفال، لأنه فيما إذا كان أي فرد من الأفراد يرهن نفسه أو يبيعها إلى أنه لا يستطيع في حد ذاته أن يتخلى عن أبنائه لأن هؤلاء الأولاد هم كذلك مثل الأب ولدوا أحرارا،« *وإذا ما استطاع كل واحد أن يبيع نفسه فإنه لا يقدر على بيع أولاده، فهؤلاء الأفراد يولدون أناسا وأحرارا وتكون حريتهم خاصة بهم* » [1]، فكما للآباء حرية يتمتعون بها فالأولاد كذلك لهم نفس الحرية يجب أن يتمتعوا بها، كما نجد أن لهذه الحرية العديد من المجالات أي العديد من الحريات التي تشملها والتي يقوم الإنسان بممارستها مثل حرية التفكير، حرية الرأي العام، حرية التعبير.

2.المســـاواة:

أما فيما يخص المساواة فهي في نفس المجال الذي تمشي فيه الحرية فما دامت الحرية حق من الحقوق الطبيعية يتمتع بها كل فرد، فكذلك المساواة تعتبر حق من هذه الحقوق التي يتصف الإنسان بها، والتي لا يستطيع كذلك التخلي عنها لأن مبدأ المساواة والذي هو المساواة بين جميع هؤلاء الأفراد في التمتع بالحقوق السياسية، وذلك يكون بدون تفرقة بين الجنس أو اللون أو الدين، فروسو يعتبرها كذلك مساواة أخلاقية وهذا ما يؤكده في الحالة الطبيعية الأولى على أن الناس جميعا متساوين وهذه المساواة تعتبر كذلك مكسبا للعقد الاجتماعي، كما أنها في نظر روسو قد أوجدتها الطبيعة في الإنسان لأن في هذه الحالة الطبيعية كان الإنسان يعيش حالة فطرة يتساوى فيها الجميع،« *ثم يأتي جان جاك روسو بعد ذلك معبرا عن المساواة بصورة قوية، حيث جعلها مظهرا من مظاهر الحالة الطبيعية الأولى، ومن ثم جعلها نتيجة أساسية لتطبيق العقد الاجتماعي حيث تحقق المساواة ثنايا العقد الاجتماعي، لأن الأفراد بردهم أنفسهم وكل حقوقهم إلى المجتمع يعودون إلى نقطة الصفر وتتحقق المساواة التامة بينهم* » [2]. فالمساواة هنا التي أراد روسو بناءها هي تلك

---

[1] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي، المصدر مذكور سابقا، ص 36.

[2] **حمدي مهران**، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي " دراسة تحليلية"، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2012، ص 110.

المساواة التي تحد من وقوع تفاوت كبير بين الأفراد التي تهدف إلى القضاء على الطبقية في المجتمع، يوجد هناك طبقتين طبقة الأغنياء والفقراء فروسو هنا لا يريد أن يكون هناك ثراء الذي بدوره يحط من قيمته وكرامته فهما صفاتان جوهريتان منغمسان في ذات الإنسان، ومن كل هذا نجد أن كل من الحرية والمساواة حقوق طبيعية للإنسان، لأن هذا الإنسان في الأصل خلق حرا وبالتالي يكون متساويا مع أخيه الإنسان لأنه اجتماعي بطبعه، فكل من الحرية والمساواة يجب أن تلازم الإنسان أي كل الأفراد طيلة حياتهم خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية، غير أن هذه المساواة في نظر روسو يجب أن تكون في حدود المرتبة ويكون ذلك بموجب القانون وعلى الدولة كذلك أن تنشر هذه المساواة بين أفرادها،« *وفي حديثه عن الحرية والمساواة يقول روسو إذا بحثنا عما يتكون منه بالضبط أكبر قدر من الخير للجميع، وما ينبغي أن يكون هدف كل نظام تشريعي سنجد أنه يتلخص في شيئين رئيسيين هما الحرية والمساواة* » [1].

وللمحافظة على هذين الحقوقين يعتبران جزءا لا يتجزأ من حياة الإنسان إلى أن هذه الأخيرة لا يستطيع بدوره أن يعيش بدونهما، لذلك نجد روسو يسعى دوما للمحافظة عليها وذلك لا يكون إلا من خلال إقامة دولة والتي هدفها هو حماية هذه الحرية والمساواة لجميع رعاياه، فروسو يقر دائما بمبدأ المساواة والقضاء على فكرة اللامساواة، وهذا ما لمسناه في الحالة الاجتماعية عندما ظهرت الملكية والتي أدت بدورها إلى نشر اللامساواة بين الأفراد، غير أن روسو في تلك الحالة حاول جاهدا في القضاء على مبدأ اللامساواة والاعتراف بمبدأ المساواة، كما أن المساواة أمام القانون والتي تتضمن في الحقوق والواجبات التي يكون الفرد ملزم بالقيام بها هي كذلك تعتبر حق من الحقوق التي يولد الإنسان مزود بها، وبالتالي فهي حقوق طبيعية، وهذا ما أكده روسو على أن كل من الحرية والمساواة حق طبيعي فالحرية والمساواة تقضي على الفروقات الفردية بين أفراد المجتمع، كما تساعدهم على الإتحاد

[1] **فصل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي " النشأة والتطور"، المرجع مذكور سابقا، ص357

والتعاون فيما بينهم والتي ينشأ من خلاله علاقات اجتماعية مبنية على أساس الحرية والمساواة.

المبحث الثالث: آليات حماية ودفاع عن حقوق الإنسان:

أ. سيـــادة الشعب:

لكي يحافظ الإنسان على بقائه واستمراره وحماية حقوقه من الاضطهاد والتعسف وحتى لا تسلبه هذه الحقوق أو ينتهكها الآخرين، لذلك فمن أجل ضمانها لا بد من وجود آليات أو سائل تقوم بدورها بالمحافظة على هذه الحقوق التي يود الإنسان من خلالها فرض وجوده في الحياة، وهذا ما يؤكد عليه روسو أنه من أجل المحافظة عليها لابد من وجود من يحميها ويكون ذلك من خلال قيام الدولة في المجتمع، وقد كان لنشأة هذه الدولة ركيزة أساسية ألا وهو العقد الاجتماعي الذي كان له بالغ الأهمية في نشأة هذه الدولة والتي كان لها دور كبير في حماية هؤلاء الأفراد مع صيانة حقوقهم الطبيعية، ففي نظر روسو هو أن الشعب الذي يقوم بتكوين الدولة والممثل لها، لأن هذا الشعب بكامل رضاه تنازل عن كامل حقوقه« *إن الشعب هو وحده هو السيد، وهو الذي يمتلك الحق الشرعي، وهو حق لا يمكن نقله للغير، إنه حق التعبير عن الإرادة العامة، إن الإرادة العامة وحدها تستطيع إجبار الأفراد إننا لا يمكن أبدا أن نتأكد من أي إرادة خاصة حتى ولو كانت إرادة المشرع متفقة مع الإرادة العامة إلا بعد انطباعها للتصويت الحر للشعب* »[1] .ومن هنا نجد أن الشعب هو صاحب السيادة في نظر روسو كما تكون له السلطة المطلقة، وكذلك تكون له حقوق مطلقة أي هو صاحب السلطة المطلقة، وكل الأفراد بدورهم يصبحون خاضعين لهذه السيادة المطلقة فروسو يؤكد أنه لا وجود لسيادة سوى سيادة الشعب وحدها، لأن كل من الشعب والدولة في كونهما يعبران عن الهيئة السياسية، فصاحب السيادة بالنسبة لروسو تصبح لديه كامل الصلاحيات في التحكم في الحقوق والحريات الطبيعية التي وضعت في يده عن طريق التنازل فيما بينهم، وصاحب السيادة يجعلها بدوره حقوق مدنية، كما قام روسو بتحويل هذه السيادة وذلك

[1] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور، المرجع مذكور سابقا، ص 356.

بفضل العقد الاجتماعي جاعلا من وراءه الشعب والذي أعطى له الأولوية في أن يكون سيدا في الدولة، والتي بدورها لا تعرف الاستبداد والطغيان، وهذه السيادة حسب روسو لا يمكن أن تجزأ لأنه لا يمكن أن توجد إلا سيادة واحدة وهي في ذاتها لا تقبل الانقسام، وبالتالي لا يمكن تجزئتها وتوزيعها على أعضاء متميزين، فالسيادة حسبه إرادة والإرادة لا يمكن أن تكون إلا كاملة وإما ألا تكون نهائيا، كما نجد على حد تعبير روسو أن الإرادة العامة كذلك هي صاحبة السيادة لأنها تعمل على صيانة حقوق الأفراد من الانتهاك والانتزاع كما أن لهذه السيادة دور في حماية الحقوق الطبيعية والحريات،« *فالإرادة العامة صاحبة السيادة العليا في المجتمع وهي التي تحكم بما يحقق المصلحة العامة لأفراد المجتمع، ولذلك فإن السيادة في المجتمع هي سيادة الإرادة العامة، ولذلك أيضا فهي سيادة لا يمكن التنازل عنها ولا يمكن أن تنقل إلى هيئة أخرى، فالسلطة هي سلطة المجتمع بأسره ولا يمكن أن تخضع هذه السلطة للتمثيل النيابي ويجب أن تظل في أيدي الشعب* »[1].

حتى يحقق الأفراد ما يضمن لهم حماية حقوقهم الطبيعية لابد أن تبقى هذه السيادة في يد الشعب وأن لا يتخلى عنها بالإضافة إلى ذلك نجد روسو يؤكد على مطلقية هذه السيادة، ويجب أن لا تتعرض لأية قوة تتحكم فيها لأنه يعبر عنها بالسلطة المطلقة، كما يقر على أنه لا يمكن التنازل عن هذه السيادة ما دامت أنها مجرد بداية تقوم الإرادة العامة بممارستها، كما أنها تابعة من العقد الاجتماعي الذي يقوم بإعطاء سلطة مطلقة لأن هذه الأخيرة تكون مرتبطة بالإرادة العامة، لذلك نجد السيادة تمارس في حدود الإرادة لا يمكن الاستغناء عنها وهذا ما يؤكده لنا الفيلسوف روسو في كتابه العقد الاجتماعي في الباب الأول من الكتاب الثاني،« *وأقول إذن بما أن السيادة ليست غير ممارسة الإرادة العامة فإنه لا يمكن أن يمثل بغير نفسه فالسلطان والإرادة هو الذي يمكن نقله* »[2]. ويظهر لنا من خلال هذا أن روسو عندما تكلم عن السيادة هذا دليل على أنه لا يمكن فصل الإرادة العامة عن السيادة، لأن

---

(1) **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي للنشأة والتطور، المرجع مذكور سابقا، ص 343.

(2) **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص 59.

هذه الأخيرة حسب روسو هي العلاقة التي تربط بين الدولة ورعاياها، أي أن روسو نجده قد ربط بين السيادة والدولة لأن السيادة توجد في حدود وجود وقيام الدولة، فالعقد الاجتماعي نجده هو الذي يمد الهيأة السياسية أو الدولة بالسلطة والتي تكون مقدمة من طرف الإرادة العامة التي تمثل السيادة المطلقة، وبالتالي فهي تمارس ضمن هذه الإرادة على حد تعبير روسو خاصة فيما يتعلق بالحكم وهنا يتحدث روسو على أن لهذه السيادة شرطان أساسيان يجب أن تقوم عليهما لأنهما وضعا تحت حدود السلطة والذين بدورها يحققها الحماية الكاملة من أجل ضمان حقوق الأفراد، غير أن هذه السيادة لا توجد إلا داخل المجتمع السياسي «*أولا –لا يمكن أن تكون السيادة لفرد أو لجماعة، وإنما تتمثل في الأمة كلها، ثانيا– أن سلطة السيادة لا تختص برعايتها أشخاصا معينين أو أشياء معينة بل تنصب عنايتها على المنفعة المشتركة التي تهتم بالمواطنين جميعا* »[1]، فيما إذا كانت السيادة أيضا تمارس وتطبق في حدود وجود الدولة فهذه الأخيرة تسعى دوما إلى تحقيق هدف واحد وهو المحافظة على حقوق مواطنيها، وخاصة فيما يتعلق بحق الحرية والمساواة وضمان هذه الحقوق لا يتم إلا تحت إشراف السيادة، لأن السلطة تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة أو الخير العام وهذه السلطة لا تمارس السيادة إلا في ظل القانون الناجم عن الإرادة العامة، فوظيفة السيادة تكمن في منح جميع أفرادها حسن المعاملة لأن الأفراد متساوون أمام وجود القانون.

ب. **الإرادة العامة وأبعادها المختلفة:**

إن الإرادة العامة عند روسو لها طابع إشكالي واسع من حيث مفهومها والدليل على ذلك من خلال معالجتها في كتاب العقد الاجتماعي وذلك في الصفحة 64 إلى الصفحة 165، أما فيما يخص الإرادة العامة حسب روسو فهي تدور حول اندماج المنافع الفردية ودخولها ضمن المنفعة العامة، لأن منفعة كل فرد متضمنة في المنفعة العامة، فالإرادة العامة هي الوسيلة التي يعبر بها الفرد عن حريته كعضو داخل المجتمع، وكذلك حرية الدولة التي جاءت من أجل حماية وضمان حرية الفرد،« *نستنتج مما تقدم كون الإرادة*

(1) **محمد فتحي الشنيطي**، نماذج في الفلسفة السياسية، المرجع مذكور سابقا، ص 89.

العامة صائبة دائما وأنها تهدف إلى النفع العام » [1]، هذا بقي أن الإرادة العامة دوما على صواب لا تحتمل الخطأ.

أما في خصوص العقد الاجتماعي عند روسو هو تنازل كل فرد عن حقوقه وحرياته للجماعة، وهذا التنازل يكون لشخص عام والذي تكون له السيادة غير أن صاحب السيادة هو الشعب بأكمله وليس لفرد واحد وهذا التنازل يكون وفق الإرادة الحرة للإرادة العامة، لأن هذه الأخيرة تمثل إرادة بكل المواطنين من أجل تحقيق الخير العام وليس للمصلحة الشخصية، وبمقتضى هذا العقد الذي وضعه روسو تعتبر الإرادة العامة هي المبدأ الأساسي للسيادة والتي هي تحت قيادة الشعب، إلى أن هذه الإرادة كانت بدايتها من عند الجماعة لذلك نجدها تطبق بالعموم على الجميع،« *إن الإرادة العامة هي ذلك العنصر الجديد الذي يتبلور في بوتقة المجتمع بعد أن تنصهر في هذه البوتقة إرادات الأفراد جميعا، فالإرادة العامة هي بذلك تعبير صادق نزيه عن أمل يجيش بنفوس الأفراد كلهم وفي آن واحد، فتردد صداه هذه الإرادة العامة، وعلى هذه الإرادة يقوم الحكم فيكون حكما معبرا صادقا نزيها يحقق الحرية والإخاء والعدالة والمساواة* » [2]، فهذه الإرادة العامة لها دور جد واسع في صيانة حقوق الأفراد داخل الدولة، كما أن لها كامل الصلاحيات حسب روسو في أن نتحكم في الدولة وقوتها فهذه الإرادة نجدها تتسم دائما بالعدل والوفاء، غير أن الحاكم الذي تحدث عنه روسو ليس طرفا في العقد، لأن هذا الحاكم تم اختياره وفق هذه الإرادة العامة أي إرادة المجتمع وهذه الإرادة في نظره يمكن أن تفقد قيمتها فيما إذا خرجت عن نطاق المساواة بين الأفراد، ويكون ذلك بسبب الإرادة الخاصة لأن هذه الأخيرة قد تنجم عن حب الذات وطغيان الأنانية على عكس الإرادة العامة التي تميل إلى تحقيق المساواة بين الجميع على أساس المصلحة المشتركة، وهذا على حسب تعبير روسو قد يؤدي إلى وجود تنافر بين كل من الإرادة الخاصة والإرادة العامة« *والواقع أنه إذا كان لا يتعذر توافق الإرادة الخاصة والإرادة*

---

[1] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص 64.

[2] **محمد فتحي الشنيطي**، نماذج الفلسفة السياسية، المرجع مذكور سابقا، ص 88.

العامة في نقطة فإن من المستحيل على الأقل أن يدوم التوافق ويثبت، وذلك لأن الإرادة الخاصة تميل إلى التفضيلات بطبيعتها وأن الإرادة العامة تميل إلى المساواة » [1].

ومن خلال هذا نجد أن الإرادة العامة تسعى إلى تحقيق هدف الذي يتمثل في حماية حقوق الطبيعية للأفراد، كما أنها تلزم على وجود المساواة بين هؤلاء الأفراد لأن هذا ما كان موجود في الحالة الطبيعية الذي عنه روسو هو أن الإنسان عاش في تلك الحالة نوع من الحرية والمساواة، لذلك نجد هذه الإرادة بدورها تسعى جاهدة للمحافظة عليها وهي التي تحدد العلاقة التي تربط بين الدولة ومواطنيها، ولكي يحقق الأفراد بقائهم واستمرارهم، وبالتالي صيانة حرياتهم وضمان حماية حقوقهم والتحلي بالأمن والاستقرار لا يكون إلا من طرف الدولة، وهذه الأخيرة لابد أن تحكم فيها قوة وهذا ما يؤكد عليه روسو من خلال ما يلي « *الإرادة هي الوحيدة صاحبة الحق والسيطرة على قوة الدولة وبالتالي يصبح لها الحق في توجيهها نحو الهدف الذي قامت وقام النظام السياسي لتحقيقه، وهو الصالح العام والإرادة العامة التي كان يقصدها روسو هي إرادة المجتمع بجميع أعضائه* » [2] .

كما أن الهدف الذي تنشد إليه كل من الدولة والنظام السياسي هو المحافظة على حقوق الإنسان، وهذا ما يؤكده روسو أن جميع الحقوق التي يحظى بها الإنسان هي حقوق طبيعية، غير أن هذه الحقوق قد تكون مرتبطة بوجود الإنسان في الحالة الطبيعية الأولى، وقد تكون في الحالة المدنية لأن الحقوق المدنية هي في حد ذاتها حقوق طبيعية وهي أكثر تناسبا لوجود الإنسان، فالإرادة تذهب إلى توفير الرفاهية والرقي للمجتمع، كما تجعل العلاقة التي تجمع الأفراد مع بعضهم البعض، علاقة قوية ومتينة مبدأها المساواة بين الجميع كما تسعى إلى بناء مجتمع منظم يحقق الإنسان من ورائه حياة راقية وسعيدة وضمان سلامته وبقائه، فالإرادة العامة نجدها تعمل دائما للصالح العام أي المجتمع بصفة عامة كما نجد أن روسو يؤكد على قوله بأنه يوجد فرق شاسع بين الإرادة العامة وبين الإرادة الجماعية

---

[1] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص 59.

[2] **إسماعيل علي سعد**، السياسة تفرض نفسها، المرجع مذكور سابقا، ص 121.

المتمسكة بالفرد لوحده« *وبوجود في الغالب فرق كبير بين إرادة الجميع والإرادة العامة، فالإرادة العامة لا تبالي بغير المصلحة المشتركة وتبالي الإرادة الأخرى بالمصلحة الخاصة وهي ليست غير حاصل العزائم الخاصة، ولكن أنزعوهن هذه العزائم نفسها أكثر وأقل ما يتصادم بصورتها الإرادة العامة حاصل الاختلافات* » [1] ،فمهمة هذه الإرادة وظيفتها تقتصر على تحقيق المنفعة العامة لا المنفعة الفردية حتى المجتمع المدني، هو ذلك الاتفاق الذي حدث بين مجموعة من الأفراد عندما تنازلوا عن حقوقهم، لأن كل فرد من هؤلاء الأفراد يعد جزءا لا يتجزأ من الإرادة العامة حينئذ تصبح إرادة كلية لها صلة بالجميع، بالإضافة إلى ذلك يوجد هناك علاقة تجمع بين هذه الإرادة والسيادة باعتبار هذه الأخيرة لا تمارس إلا في حدودها فروسو هنا نجده لا يفصل بينهما، لأنه ما دامت السيادة المطلقة غير قابلة للتجزئة لأنها هي الإرادة العامة وما دامت هي أيضا إرادة الشعب فهي كذلك لا يمكنها أن تنقسم أو تتجزأ والتي هي إرادة المواطنين جميعا وهذا يضمن لهم بالمقابل الحرية، كما يعتبر روسو أن هذه الإرادة هي مصدر أساسي للقانون، فهذا الأخير يمارس ضمن إطار وحدود وجود الدولة« *إن ضمان حقوق الأفراد يأتي من الحدود اللازمة للسيادة فالسلطة لا تستطيع أن تتخلى حدود المنفعة العامة، لأنها لا تستطيع أن تمارس سيادتها إلا بالقانون والقانون وليد الإرادة العامة* » [2]. ومن هنا يمكن أن نعبر على أساس هذه الإرادة أي أنها تعتبر وسيلة دفاعية سامية تقوم بإعطاء أولوية كبيرة في حماية هذه الحقوق، كما اعتبرها روسو أنها بمثابة القوة الدافعة لنهوض وقيام الدولة لكي تحافظ على الأفراد وحقوقهم الطبيعية.

ت.القـــانـــون:

ما دام روسو يقر بأن الإرادة العامة هي مصدر القانون فهو يمثل صورة الإرادة العامة، لأن الحكم في ذاته يقوم ويتجسد في ظل هذا القانون وبدوره يضمن كل الحقوق للمواطنين، ومادام أنه مأخوذ ومستمد من طرف الإرادة العامة لا يمكن أن تنجم عنه سلطة

---

[1] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص 64.

[2] **محمد فتحي الشنيطي**، نماذج في الفلسفة السياسية، المرجع مذكور سابقا، ص 92.

مستبدة وطاغية تمارس السيطرة على الأفراد، لذلك يمكن القول أن ضمان حقوق الأفراد لن يحصل إلا في ظله أي القانون وعلى جميع الأفراد الخضوع له والامتثال لأوامره فهو يطبق على الجميع لأنهم تحت إرادة واحدة، وبالتالي فهم تحت إشراف القانون لأنه صادر من قبل هذه الإرادة العامة فلا يوجد هناك مجتمع خال من القانون لأن الهدف منه هو تسيير وتنظيم العلاقات والمعاملات بين الأفراد، فحسب وجهة نظر روسو الناس متساوين أمام القانون ومن خلال هذا نجد أن الحياة الاجتماعية التي يعيشها الإنسان لا تستقر ولا تتطور إلا من حيث وجود القانون، لأن هذا الأخير يعتبر مبدأ وميزة أساسية في توزيع الحقوق والواجبات كما يقوم على أساس العدل ويستبعد كل الأشياء التي تقوم بنشر الفوضى والعنف داخل المجتمع وفي هذا بقول روسو:« *عندما يضع الشعب كله قواعد تطبق على الشعب كله فإنه إنما يتعامل مع نفسه وتكون العلاقة الناجمة عن ذلك علاقة بين الكل من جهة والكل من جهة أخرى بلا أية تجزئة للكل، وهكذا فإن ما يتعلق به القواعد الموضوعية يكون عاما مثل الإرادة العامة التي وضعته وهذا هو ما أسميه قانونا* » [1].

ومن هذه النقطة يؤكد روسو هنا من ضرورة وجود قانون الذي بوسعه أن يحمي الشعب، غير أن هذا القانون عنده يجب أن يصدر من طرف حكومة سياسية ذات هيئة عليا، لأنها في حد ذاتها تمثل أو هي بمثابة هيئة سياسية تقوم بإصدار القوانين المنبثقة عن الإرادة العامة والتي تجسدت من أجل حماية الحقوق والحريات، لأن روسو كان من قبل قد اهتم بموضوع الحرية خاصة في الحالة الطبيعية الأولى، وعندما أراد الناس الانتقال إلى الحالة المدنية نتيجة إبرام ما يعرف بالعقد الاجتماعي والذي كان أساسه التنازل عن جميع حقوقهم، لكن روسو يرى أن ليس بالضرورة على الإنسان أن يتخلى عن حريته، وهذا ما أكد عليه في ديباجة كتابه العقد الاجتماعي، الإنسان يولد حرا كما يعتبرها أيضا أنها مبدأ أساسي يجب على القانون الاعتماد عليه وذلك بموجب حماية هذه الحرية التي يعتبرها حق مقدس لا يستطيع أي فرد أن يستغني عنها، وهذا القانون يكمن له أن يحقق أكبر سعادة

[1] **فضل اله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور، المرجع مذكور سابقا، ص 352.

للناس« *الإرادة العامة يعبر عنها بالقوانين الوضعية أي أن القوانين تعبر عن الإرادة العامة، لأن الإرادة العامة تريد المصلحة العامة التي يعبر عنها بالقوانين ذات الطبيعة العامة، لذا فإن خضوع الأقلية للقوانين التي صوتت عليها الأغلبية هو تحقيق للحرية وليس خرقا لها* »[1].

إن القانون الذي تحدث عنه روسو هو ذلك القانون الذي تكون له علاقة مباشرة مع الدولة والشعب ملزم عليهم الالتزام بهذه القوانين التي تطبق عليهم، والتي تقوم الحكومة بتنفيذها وبالتالي احترامها ومراعاتها، كما يؤكد أيضا أنه واجب على المواطنين الموافقة على جميع القوانين الصادرة في حقهم فهي تحفظ لهم حريتهم وسلامتهم، وضف إلى ذلك أيضا لا وجود لدولة تحمي أفرادها دون أن تكون هناك قوانين تتمتع بها التي تشرعها الحكومة، فهذه الأخيرة لها مكانة كبيرة وأثرها عميق لذلك روسو يرى بضرورة وجودها داخل المجتمع،« *وبما أن جميع المواطنين متساوون بالعقد الاجتماعي فإن ما يجب أن يضعه الجميع يمكن الجميع أن يأمر به، ولكن ليس لأحد حق أن يطالب بأن يضع آخر ما لا يضعه لنفسه، والواقع أن هذا الحق الضروري لمنح الهيئة السياسية حياة وحركة هو الذي ينعم السيد به على الأمير بإقامة الحكومة* »[2].

صحيح إذا كان أفراد المجتمع يعيشون في سلام وأمن إلا أننا نجد في هذا المجتمع من يراعي مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، ومن هنا كان لابد من وجود حكومة لتنظيم شؤون المجتمع، لأن المجتمع بدون حكومة سوف ينتشر فيه الظلم والفوضى فيعم بذلك الفساد والطغيان وحب الذات والأنانية فيصبح كل فرد يستعمل سلطته على حسابه، وهنا يصبح غير خاضع لأي قانون فوجود حكومة جد ضروري أن توجد في أي مجتمع لأنها هي التي تقوم بإصدار قرارات تقوم بتنفيذها من أجل صيانة حقوق الأفراد كما تحقق

---

[1] **منذر الشاوي**، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، المرجع مذكور سابقا، ص 94.

[2] **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص 156.

لهم الأمن والسلم اللازم،« *الحكومة هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلا موكولا إلى تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية* » [1].

فالهدف المنشود التي تسعى من ورائه الحكومة إلى تحقيقه وحتى القانون هو جعل الناس لهم علاقة تجمع بينهم على أساس التعاون والمودة، بالإضافة إلى حماية بعض الحقوق كالحرية والكرامة والمساواة لأنها تمثل صفة جوهرية لا يمكن أن تتجزأ من الكيان الإنسان الطبيعي كما تنشر بينهم الخير العام وروح الأخوة يصبح بها الإنسان أخ للإنسان أخيه، فهذه الآليات التي قام روسو بوضعها وتجسيدها داخل المجتمع تعتبر الذريعة التي تصون الإنسان من كل العراقيل، كما أن وظيفتها هي إحداث توازن بين الأفراد وبناء مجتمع منظم قائم على المساواة والحرية.

[1] **جون جاك روسو**، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر مذكور سابقا، ص102.

الفصل الثالث

أثر حقوق الإنسان عند روسو على الفكر السياسي المعاصر

المبحث الأول: اثر نظرية حقوق الإنسان عند روسو على الفكر السياسي الفرنسي.

من المعروف أن روسو كان له اثر كبير على قيام الثورة الفرنسية حتى سمي بإنجيل الثورة الفرنسية كما ساعدت فلسفته السياسية على قيام هذه الثورة، ففي مؤلفاته خاصة مؤلفه "العقد الاجتماعي" *الذي من خلاله حقوقا لكل فرد يتمتع بها وخاصة فيما يتعلق الأمر بحق الحرية* والمساواة« *وقد تبدي اثر روسو جليا واضحا في هذا الإعلان الذي نجد أساسه في العقد الاجتماعي، ذلك إن هدف الدولة عند روسو في حماية حقوق الإنسان، إن من فرط في حقوقه فقد فرط في أهم مقومات شخصية ومن تنازل عن حريته فقد تنازل عن صفته كانسان»* [1].فروسو هنا مهد طريقا لإعطاء قيمة للإنسان من خلال تأثره بالوضع الذي كان سائدا في فرنسا حيث ساد الطغيان والاستبداد والظلم وتسلط الكنيسة وسيطرتها وهذا ما أدى إلى انتهاك حقوق جميع الأفراد في تلك الفترة، فالثورة إذن ارتبطت بفكرة الحقوق الطبيعية لدى فلاسفة العقد الاجتماعي في القرنين 17 و18 في فكر كل من جون لوك ومونتسكيو[*] وخاصة روسو، فقد نجح رجال الثورة الفرنسية في وضع أفكار فلاسفة القرن الثامن عشر وصياغة تلك الأفكار في شكل وثيقة سميت "إعلان حقوق الإنسان والمواطن".

ومن هنا كان للثورة الفرنسية الدور الكبير في تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية وحتى الاقتصادية كما بين ذلك حسني قمر« *كما إن الثورة الفرنسية التي قامت سنة 1789 تبنت المذهب الفردي الحر وأصدرت إعلان حقوق الإنسان والمواطن وتضمن هذا الإعلان في مادته الأولى أن الأفراد يولدون أحرارا ويتساوون أمام القانون وان الإنسان* له *حقوق طبيعية هي الحرية والمساواة والملكية، حق الأمن، حق مقاومة الظلم... ثم صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 ونص في مادته الثانية على مبدأ المساواة بين الأفراد بصفة خاصة وعدم التمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الآراء*

---

[1] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي، المرجع مذكور سابقا، ص472.

*- **مونتسكيو**: (1689-1755م) هو واحد من أهم فلاسفة عصر التنوير في القرن الثامن عشر وأول من نادى بتطبيق نظام فصل السلطات من أهم كتبه روح القوانين.

السياسية» [1]. وهكذا تعتبر وثيقة إعلان حقوق الإنسان وثيقة سياسية وثورية أصدرتها الثورة كإعلان تاريخي من خلال الاعتماد على نظريات جون جاك روسو فهذه الوثيقة مأخوذة حرفيا من كتاب العقد الاجتماعي لدى روسو، وهذا دليل واضح على أن هؤلاء المفكرين أخذوا لأفكار روسو ودراساتها وتطبيقها على الثورة خاصة في مجال التنظيم السياسي والدستوري فنلاحظ انه كانت نتيجة لمجهودات فكرية لهؤلاء الفلاسفة على النظم السياسية في كل من أمريكا وانجلترا وفرنسا وهذا ما أكده فضل الله محمد سلطح "ما بدا سيادة القانون فقد كانت ثمرة تطور فلسفي طويل فان دققنا النظر في مواد *إعلان حقوق* الإنسان « *نلاحظ أن أفكار لوك وروسو ومونتسكيو ماثلة بوضوح في هذا الإعلان مما يؤكد أن الفكر السياسي كانت له انعكاسات الواضحة على مواد هذا الإعلان* » [2].

ومن هنا فان المبدأ الفكري الأساسي الذي قامت عليه الثورة في فرنسا هو مبدأ الحرية والمساواة بالإضافة إلى حقوق أخرى، فمفكرو الثورة الفرنسية قاموا بمعالجة القضايا السياسية ليس فقط من خلال الاعتماد المطلق على فلسفة القانون الطبيعي بل طوروا هذه الفلسفة من خلال استخدام العقل للتخلص من أي شيء يحد من حرية الفرد الشخصية ولهذا تعتبر الثورة الفرنسية نقطة تحول أساسية في التاريخ الفرنسي وحتى الأوروبي والعالم وفي ارساخ دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر معاني الإخاء والعدالة والمساواة وكذلك عارضت أنظمة الحكم المستبدة، فحولت الحكم الملكي المطلق إلى نظام حكم جمهوري بالاستناد إلى دستور ينص على حقوق الأفراد وواجباتهم وحق الأفراد في التنظيم وحريتهم في الاعتقاد ،وبالإضافة إلى حرية التعبير والأمن ومحاربة الظلم.

ونصت على الملكية الفردية والفصل بين السلطات[*] والحق في إصدار القرارات والقوانين في الوصول إلى المناصب العليا والسيادة للشعب وفي هذا الإطار يقول هشام

---

[1] **حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها المرجع مذكور سابقا، ص ص، 110-111.

[2] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي، المرجع مذكور سابقا، ص440.

[*] – **السلطات:** وهي السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية

محمود الاقداحي:« *لقد افلح رجال الثورة في آن يتوجوا هذه الجهود بتلك الوثيقة التي قدمتها فرنسا لشعوب الأرض كافة لقد حملت الجمعية الوطنية منذ البدء على إخراج وثيقة تبين فيها للناس حقوق الإنسان والمواطن ولكي تكون* وأقرت *أساسا لدستور الحكم وقد تم لها ذلك الوثيقة في سنة 1789*» [1]. ومن هنا كان لرجال الثورة الجرأة البالغة في إخراج للناس مثل هذه الوثائق تضمن لهم حقوقهم في وقت كان فيه عدم المساواة ومنع الحريات، كما أن الوثيقة تعد ملخصا لكتابات فلسفة القرن الثامن عشر للفرنسيين خاصة فلاسفة العقد الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يصل روسو إلى الربط بين الحرية والمساواة وسيادة الشعب بتنظيره للحرية والمساواة اللتان تعتبران من أهم الحقوق التي لا بد على الفرد أن يتمتع بها لأن الهدف الذي تسعى إليه الدولة بالنسبة لروسو هو المحافظة على الحرية والمساواة لمواطنيها فالشعب وحده هو صاحب السيادة فهو السيد وله كل الحق دون أي تدخل الغير «*أما روسو وقد انتهى بعقده السياسي الافتراضي أيضا إلى فكرة سيادة الشعب غير قابلة للتصرف فيها أو النزول عنها وسيادة القانون المعبر عن الإرادة العامة، الأمر الذي لا تستقيم معه فكر النيابة والنظم السياسية القائمة على مجالس منتخبة تنوب عن الأمة صاحبة السيادة في ممارسة مظاهر سيادتها* » [2].

ويتضح من هنا أن السيادة بالنسبة لروسو تستمد من الشعب وحده أي لجميع المواطنين يمارسون حقهم السياسي بأنفسهم وبكل حرية فلهم السيادة الكامنة وهذا ما يحقق الديمقراطية.

ومن هنا كانت نظرة جون جاك روسو عن السيادة والقانون والحكومة والمساواة والمصلحة العامة والإرادة العامة كلها أصبحت بمثابة الملامح الأساسية التي لا بد على الدولة أن تراعيها وبالتالي تصبح سيادة الشعب ووحدته هي الأساس في ممارسة السياسة

---

[1] **هشام محمود الاقداحي**، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعي، الإسكندرية، د،ط، 2009، ص113.

[2] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغرب، المرجع مذكور سابقا، ص44.

وعلم السياسة« *أما جان جاك روسو فقد تمتع القانون عنده بمكانة خاصة وترجع أهمية القانون عنده إلى ما يضعه من قواعد عامة يؤثر في حقوق الأفراد وحرياتهم* » [1].

ومن هنا ظهر وشاع مفهوم حقوق الإنسان في الفكر السياسي الحديث وتم استخدامه والإعلان عنه في الفكر السياسي المعاصر في شكل وثيقة سميت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهذا الإعلان كان له أثرا كبيرا في جذور الفكر الإنساني الغربي« لقد *جاء في صدد هذا الإعلان أن ممثلي الشعب الفرنسي يعتبرون أن جهل حقوق الإنسان ونسيانها واحتقارها هي الأسباب الوحيدة للبؤس العام وفساد الحكومات ولذلك فقد قرروا أن يعرضوا في إعلان رسمه حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها حتى يكون هذا الإعلان حاضرا* » [2].

إذن فالثورة الفرنسية اهتمام كبير بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوقه السياسة بصفة خاصة، وذلك من خلال النصوص التي تضمنت في إعلان والتي نصت على احترام حرية الإنسان وحقوقه الأساسية لأنها جوهر وجود المجتمع السياسي وسبب في استمراره وهذا ما نجده في دستور فرنسا الحالي« *يعلن الشعب الفرنسي بصفة رسمية تمسكه بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة الوطنية بالصورة التي حددت بها في إعلان سنة 1789 والتي أكدتها وأكملتها مقدمة دستور سنة 1946* » [3].

وبالتالي فان إعلانات حقوق الإنسان والمواطن هي ثمرة مباشرة لفلسفة القرن الثامن عشر، لأنها جاءت ممثلة بصفة خاصة للنظرية الفردية وتغييرا كاملا للمذهب الفردي الحر والثورة الفرنسية هي وسيلة وأداة لنشر تلك الفلسفات السابقة لفلاسفة العقد الاجتماعي التي أعطت أهمية لحقوق الإنسان والثورة الفرنسية هي التي دعت إلى تحرير المواطن وحماية حقوق الإنسان، إذن تعتبر أشهر إعلانات الحقوق وذلك نظرا لتسجيلها مبادئ كان لها الأثر الأكبر في نشر الحرية الديمقراطية ليس فقط داخل فرنسا بل وخارجها« *منذ ذلك الوقت*

---

[1] **فضل الله محمد سلطح**، الفكر السياسي الغربي، المرجع مذكور سابقا، ص468.

[2] المرجع نفسه، ص471

[3] **حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، المرجع مذكور سابقا، ص130.

والعقد الاجتماعي عقد تاريخي ولكنه يشغل نفس المهام التي يشغلها برهان روسو النظري، وهو إعطاء تشريع للعلاقة بين الأفراد وبين الكيان الجماعي المعنوي الذي يضمهم كشعب وليس فقط للسلطة تشريع أساسه حقوق هؤلاء الأفراد أن ذلك الكيان المعنوي وبصورة أوضح من الصورة التي يراها روسو أهم ألا وهو الأمة » [1].

كما تعتبر وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية ميزة هامة في حياة الإنسان المعاصر وذلك بتمجيد الحقوق الطبيعية وهذه الأخيرة قد عرفت تطورا كبيرا، إذ سعت جاهدة على توفير الحماية الكاملة لهذه الحقوق وتلبي كل من يتعدى على هذه الحقوق أو ينتهكها فأصبح الإنسان في ظل هذه الثورة يكتسب قيمة عالية، فهي تقوم على إلزامية حماية هذه الحقوق« *لقد أثبتت الثورة الفرنسية قدرة الإنسان على بناء نظام سياسي جديد على أساس من المبادئ العقلية والمشروعة بشكل عام واستمدت الحقوق المعلنة 1789 و1793 من التراث الفلسفي والتأكيد بأنه لا يمكن تبرير ملا يصون الحقوق الطبيعية والحرية والمساواة والملكية والحقوق المدنية »* [2].

إذ نجد أن حقوق الإنسان من منظور الإعلان لحقوق الإنسان الفرنسي الذي أصدرته الثورة الفرنسية قد حضت بعناية كاملة كما عرفت انتشارا واسعا، حيث أصبحت العديد من المواثيق الدولية تولي كذلك باهتمام بهذه الحقوق المعلنة« *نجد أن الثورة الفرنسية 1789 وهي الثورة الطبقة البرجوازية ضد النظام الإقطاعي جعلت الحقوق الطبيعية احد أسانيدها وجعلت من تعزيزها احد أهدافها وقالت أن غاية كل هيئة سياسية هي صياغة حقوق الإنسان الطبيعية الثانية*» [3]، هذا يدل على أن الثورة ترفض النظام الإقطاعي أن هذا الأخير يضر

---

[1] **فرانسوا فوزيه**، الثورة الفرنسية في مواجهة الفكر، ترجمة رباب العابد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية، دمشق، دط، 1999، ص50.

[2] **فرانسوا جورج دريفوس وآخرون**، موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الأولى، 1995، ص64.

[3] **حسين جميل**، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1986، ص137.

بهذه الحقوق الطبيعية ،لأن الهدف الذي تسعى إليه هذه الثورة هو حماية هذه الحقوق من كل إشكال التلف والانتهاك.

المبحث الثاني: أثر نظرية الحقوق الإنسان لروسو على صعيد الفكر العالمي.

لقد تبين لنا من خلال الأبحاث والدراسات الاجتماعية والفلسفية، أن حقوق الإنسان قد أصبحت مفهوما شائعا، وقد كان منطلقه في كل من إنجلترا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل الفكر السياسي المعاصر، وهذا راجع إلى بعض الفقهاء والفلاسفة، والذي نجم عنهم ظهور لطابع جديد لفكرة حقوق الإنسان، ومن بينهم نجد الفيلسوف الفرنسي روسو والذي كان له الأثر الكبير على إعادة صياغة وإعطاء صبغة جوهرية لحقوق الإنسان وهذه الأخيرة بدورها كذلك كان لها أثر على الفكر السياسي والكلاسيكي والمعاصر، خاصة فيما يتعلق الأمر بالثورة الفرنسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما صدر عن الأمم المتحدة 1948، تضمن حقوق الإنسان الطبيعية مثل الحق في الحرية والمساواة،والتي كان روسو قد أشار إليها من قبل في كتابه العقد الاجتماعي، غير أنّ أثر فكرة حقوق الإنسان التي جاء بها روسو، لم يقتصر أثرها على الثورة الفرنسية فقط بل كذلك على الصعيد العالمي، بسبب ما تعرضت له هذه الحقوق من انتهاكات ونزاعات في ظل الحروب والصراعات التي كانت منتشرة في العالم ككل، خاصة في ظل الثورات التحريرية خاصة منها الثورة الجزائرية*.

معنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة 1948:

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم الإعلانات التي تهتم بحقوق الإنسان« في *10 كانون الأول، ديسمبر 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدرته، ويرد النص الكامل للإعلانات في الصفحات التالية، ويعد هذا الحدث التاريخي، طلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء كافة أن*

* **الثورة الجزائرية:** إنّ البلد الذي تم فيه الإعلان لأول مرة لحقوق الإنسان سنة 1789 انتهك أهم مبادئ هذا الميثاق، ضد الشعب الجزائري إبانة الثورة التحريرية حيث مارس فيها كل أنواع التعذيب والتشريد والقتل.

تدعو لنص الإعلان» [1]، إلى أنّ هذا الإعلان نجده كذلك يؤكد على الحقوق الطبيعية للإنسان، التي نادى بها روسو من قبل لأنها مرتبطة بالإنسان ارتباطا وثيقا.فقد ظهر هذا الإعلان من أجل حماية والدفاع عن هذه الحقوق نتيجة ما تعرضت له من جراء الحروب والصراعات، التي كان يتلقاها الإنسان في حد ذاته.

غير أن هذه الحقوق التي جاء بها هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعود جذورها إلى نظرية العقد الاجتماعي، التي ظهرت في العصر الحديث على يد كل من هو بز ولوك وخاصة روسو، فقد اعتبر بمثابة اللبنة الأساسية لفكرة حقوق الإنسان، إذ أوصلها إلى مفهوم حديث، فقد ساعد على بناء أفضل للمواثيق الدولية، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وهذا الأخير ينص على نفس الحقوق الطبيعية للإنسان، حيث جاء في المادة الأولى:« *يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.»* [2].

كما يعلن أيضا في مادته الثانية من الإعلان: « *لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تميز من أي نوع، ولا سيما التميز بسبب العنصر، أو اللون أو الجنس، أو اللغة والدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثورة، أو المولد، أو أي وضع آخر، وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي، أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته* » [3].

---

[1] **الأمم المتحدة**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نسخةPDF.

[2] **الأمم المتحدة**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نسخةPDF

[3] **الأمم المتحدة**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نسخةPDF.

فهذا الإعلان والذي بدوره يقوم على مبادئ أساسية الممثلة في الحرية والمساواة، وعدم التمييز بين الأفراد بسبب العرق أو الجنس أو اللون والدين ومن هنا وخاصة ما جاء في هذا الإعلان، هو أن لكل إنسان الحق في التمتع بهذه الحقوق والحريات.

« لقد *أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة إعداد وثيقة خاصة، تهدف إلى إيضاح ماهية الحقوق الأساسية التي ورد النص عليها في الميثاق*» [1] .

ومن هذا المنطلق نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو عبارة عن وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان، كما احتل مكانة مميزة على مستوى العالم، وذلك من خلال تقديسه لهذه الحقوق.

محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلاقتها بنظرية الحقوق عند روسو:

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة القوة التي يحصل عليها الإنسان من أجل ضمان حقوقه، والذي يحتوي على مقدمة وثلاثين مادة كلها تنص على تجميد تلك الحقوق، والتي تكون من حق كل فرد أن يتمتع بها كي يحمل معنى فلسفيا فعليا، ومن شأنه حماية حقوق الإنسان وضمانها وصيانتها من كل الانتهاكات، فيتضمن هذا الإعلان مبدأين أساسيين وهما الحرية والمساواة إذ نجده في ديباجته ينص على مايلي« *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أول من ديباجته لما كان الاعتراف بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام العالمي*» [2].

وإذا ما تمعنا في وثيقة الإعلان نجدها تحمل معنى ودلالة قوية في مقدمتها، والتي بدورها تؤكد على الالتزام والاهتمام بكرامة الإنسان، كما تنادي أيضا بصيانتها وحمايتها

---

[1] **د حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، المرجع مذكور سابقا، ص137.

[2] **خياطي مختار**، دور القضاء الجنائي والدولي في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2011، ص43.

لأنها صفة جوهرية في الإنسان، حتى روسو قد اهتم بها من قبل، وربطها بحرية الإنسان، وهذا راجع إلى أهمية الكتاب الذي جاء به روسو أي العقد الاجتماعي، والذي كان له دور كبير في قيام الثورة الفرنسية والتي بدورها أحدثت تحولا هاما في تاريخ حياة الإنسان المعاصر، وذلك نلمسه في هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان« *كما تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة في 10 ديسمبر1948، نفس المبادئ: فالمادتين، الأولى والثانية تضمنتا النص، جميع الناس يولدون أحرارا متساويين فالكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء، كما أنّ لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون أي تميز ودون أية تفرقة بين الرجال والنساء*» [1]. وبالتالي فهذا الإعلان يحتوي مجموعة من المواد التي تهتم بحقوق الإنسان، لأن المادة الثانية وما ضمنه بعبارة أنّ الناس يولدون أحرارا، فهي نفس ما أكد عليه روسو في مقدمته كتابه العقد الاجتماعي " أنّ الإنسان يولد حرّا"، وهذا دليل على أنّ كل ما صرح به روسو بكل ما يتعلق بفكرة حقوق الإنسان كان لها معنى كبير، كما ساهمت هذه النظرية في بلورة هذه الحقوق التي جاء بها، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقام بتجسيدها هذا الإعلان على أرض الوقع، باعتبارها حقوق طبيعية ولد الإنسان مزود بها.

حتى الجمعية ترى« *أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن كذلك أن الجميع سواء أمام القانون، لهم دون أي تميز حق متساوٍ في حمايته، وحق متساوٍ في الحماية من أي تميز ومن أي تحريض*» [2].

وهذا الإعلان يقر بضرورة وجود قانون يحمي كل فرد من ورائه على حق المساواة والحماية.

كما قد أعطى هذا الإعلان لحقوق الإنسان أهمية كبيرة لحقوق الإنسان السياسية وحتى الاجتماعية والاقتصادية، كما نص بعدم المساس بهذه الحقوق وذلك بإبعاد كل ما يؤدي إلى

---

[1] **حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضمانتها، المرجع مذكور سابقا، ص43.

[2] **وائل أنور**، الأقليات وحقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2009، ص 19.

الظلم ونشر والاستبداد والطغيان والتي من شأنها أن تتعرض لها حقوق الإنسان، فهو يستبعد كل ما يؤدي إلى نزع هذه الحقوق، فيعمل دوما على صيانتها، فهو يسعى إلى المحافظة على هذه الحقوق، وخاصة ما يرتبط بكرامة الإنسان وقيمته الإنسانية« *لقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة المرجع الأساسي التي ارتكزت عليه هيئة الأمم المتحدة، من أجل حماية كرامة الكائن البشري، من أية سلوكات من شأنها المساس بكرامته، ولم تكتفي به فقط، بل توسعت وأصدرت العديد من الاتفاقيات والقرارات والتي تكفلت بعملية صيانة حقوق الإنسان وحمايتها من كل أوجه الانتهاك*» [1].

ومن خلال هذا يمكن اعتبار هذا الإعلان بمثابة المبدأ أو المعيار المشترك الذي يمكن من ورائه أن تجعله كافة الشعوب والأمم الوسيلة الأولى، التي ينبغي عليها حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتكون حماية عالمية.

ومن جهة أخرى نجد أنّ هذا الإعلان قد تم كذلك على المصادقة على حقوق أخرى، إلى جانب الحقوق الأساسية للإنسان والمتمثلة في الحقوق الاقتصادية وهذا ما ورد في المادة الثالثة وعشرون من الإعلان العالمي التي تنص على حق العمل« *لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة*» [2] .

أصبحت حقوق الإنسان اليوم حقوق عالمية يعترف بها جميع الشعوب والأمم، وذلك بواسطة هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أسهم بشكل كبير إلى إعطاء مكانة لهذه الحقوق في العالم لأنها ليست مقتصرة فقط على فئة معينة من الناس، وإنما على جميع الشعوب العالم، إذ أصبحت تتميز بصفة الشمولية والإلزام، وإعلانية على مستوى الصعيد العالمي« *ولما كان الإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى، للوفاء التام بهذه التعهد، فإنّ الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أنه المستوى*

---

[1] **خياطي مختار**، دور القضاء الجنائي والدولي في حماية حقوق الإنسان، المرجع مذكور سابقا، ص40.

[2] **سَعُدى محمد الخطيب**، حقوق الإنسان وضمانتها الدستورية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة2011، ص271.

المشترك الذي ينبغي أنّ تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الإعلان» [1] .

كما يمكن اعتبار هذا الإعلان بمثابة الوسيلة العلمية والعملية في تاريخ الإنسانية ككل كما يشكل مصدرا أساسيا كما يشكل أيضا من الوثائق الأكثر شهرة وتأثرا، كما يؤكد أنّ حقوق الإنسان تحمل صفة عالمية وأنها غير قابلة للتجزئة فهي مرتبطة مع بعضها البعض« *جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كنتيجة منطقية لإستكمال التفاصيل التي تعالج موضوع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية التي جاء بها ميثاق المنظمة، وأضحى هذا الموضوع ضروري، قضية جوهرية ملحة وجوب تحديد الحقوق والحريات بشكل مبسط في صيغة مستقلة واضحة بالغة يتسنى للجميع فهمها حكومات، وهيئات، وأفراد، والإطلاع عليها والعمل بها»* [2]، فهو شكل في ذاته فلسفة قانونية أو أنه يمكن أن يكون دستورا يحمل مبادئ لحقوق الإنسان وقد أصبحت هذه الأخيرة نقطة مركزية ومحل اهتمام عالمي« *يعد الإعلان بمثابة الاعتراف الدولي بالحقوق الأساسية والحريات الرئيسية المتأصلة في الإنسانية كافة وهي غير قابلة للتصرف وتطبق على الجميع في إطار من المساواة* » [3].

بالإضافة إلى حق الملكية فقد مجدها هذا الإعلان وهو أنّه يحق لكل فرد حق التملك لأن الإنسان بطبيعته الغريزية والفطرية أناني بطبعه التي توجد بداخله تدفعه إلى حب التملك غير أنّ هذه الملكية كانت سبب في حدوث صراع وحرب داخل المجتمع وهدا ما ذكره روسو في الحالة الاجتماعية التي كانت وسطا بين الحالة الطبيعية الأولى والحالة السياسية ولكن عندما جاء هذا الإعلان قام بالنص عليها في المواد التي أصدرها واعتبرها حق من حقوق الإنسان لا يمكن التعدي عليها كما أدرجها ضمن الحقوق الأساسية.

---

[1] **حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، المرجع مذكور سابقا، ص138.

[2] **قراش كافية**، القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين النص والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، سنة 2015، ص 30.

[3] المرجع نفسه، ص 46.

« ونص على هذا الحق المواثيق الدولية المتعلقة والمتصلة بحقوق الإنسان، حيث نصت المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على لكل شخص الحق في التملك، بمفرده أو الاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد احد من ملكه وتعسفه» [1].

فالحقوق التي وردت في نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقتصر مبدأها الأساسي والمتمثل في مبدأ المساواة بين جميع الناس، فمبدأ المساواة لا يزال قائما حتى اليوم منذ العصور القديمة،وخاصة في العصر الحديث خلال القرن السابع والثامن عشر وهو مبدأ ضروري لابد من الاعتراف به لأنها أساس تحقيق العدل والسلم في العالم،لأن الهدف الذي يسعى إليه هذا الإعلان هو تحقيق السلم والأمن العالمي« وبذلك *فقد وضعت نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان البداية الحقيقة لحماية الحقوق السياسية، حماية الحقوق الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي في كل دولة، أو على الصعيد العالمي»* [2] .

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعيار الأساسي الذي حضت من خلاله حقوق الإنسان عناية هائلة كما عرفت تطورا وتقدما في العالم فقد أصبحت محل اهتمام كل شخص أو كل دولة كما أصبحت أيضا تتبلور بشكل كبير، كما أصبح هذا الإعلان يشكل مصدر الهام في صيانة هذه الحقوق على كافة شعوب العالم.

« أصبحت جميع دول العالم تقر بالحقوق والمبادئ والضمانات الأساسية أو السياسية لحقوق الإنسان الواردة بالإعلان، ولا تريد أي دولة أن تعرف بأنها لا تقرأ أو تنكر أيّا من الحقوق أو المبادئ أو الضمانات الأساسية الواردة بالإعلان» [3].

---

[1] **عصام علي الدبس**، النظم السياسية، الحقوق والحريات العامة وضمانات حمايتها، الكتاب السادس، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 453

[2] **حسني قمر**، حقوق الإنسان في مجال النشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، المرجع مذكور سابقا، ص140.

[3] **جميل محمد حسين**، قانون حقوق الإنسان"المقدمة والمبادئ الأساسية"جامعة بينها، كلية الحقوق، برنامج الدراسات القانونية، ط، 2009، ص 24.

لقد كان هذا الإعلان منبع صدور للعديد من المادات والاتفاقيات التي بدورها تهتم بحقوق الإنسان، وتقر بها عالميا فهو يقوم بمقاومة كل الإضطهادات التعسفية، كما يقوم بإلغاء نظام العبودية ويطالب بحرية الإنسان المطلقة.

يمثل هذا الإعلان من أولى الإعلانات التاريخية على المستوى الدولي والعالمي الذي أعطى أولوية لحقوق الإنسان من حيث صيانتها أو إعطائها طابع إلزامي على الصعيد العالمي والذي بدوره يمس مختلف شعوب العالم.

المبحث الثالث: حقوق الإنسان في ظل الواقع الراهن

صحيح أنّ حقوق الإنسان حضت اهتماما كبير في الآونة الأخيرة وكثرت الكتابات حول حقوق الإنسان خاصة بعد إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي بدوره أعطى لها صيغة عالمية،غير أنّ هذه الحقوق التي كان لها بعد فلسفي من قبل فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة روسو الذي أحدث تحول كبير في تاريخ الإنسان المعاصر والذي أراد من وراء كتابة العقد الاجتماعي الذي تضمن من خلاله جميع حقوق الإنسان أن يقوم بتوعية الإنسان بحقوقه والاهتمام بها، ولكن هذه الحقوق أصبحت اليوم مشكلة غير معترف بها وليست مطبقة على أرض الواقع، وهذا من خلا ما نراه اليوم من انتهاك لهذه الحقوق في الكثير من دول العالم خاصة الدول العربية الإسلامية كسوريا والعراق وفلسطين...وغيرها.

« إذا اعتبرنا الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من كانون الأول، ديسمبر 1948، هو المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم كما اعتبره مصدروه ومدونوه في ديباجته الإعلان، فإنّ ممارسة الإنسان في الوطن العربي لحقوقه بعيدة عن هذا المستوى، عبرت عن هذا شكاوي المواطنين التي عبروا عنها بمختلف الوسائل والأساليب»[1].

[1] **حسين جميل**، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع مذكور سابقا، ص109.

ومن خلال هذا نجد أنّ واقع حقوق الإنسان يعتبر واقع مرير وهذا بسبب الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق وهذا ما يثبته الواقع الراهن اليوم نتيجة الاضطرابات السياسية والممارسات الوحشية والقمعية والاجتماعية التي يشهدها العالم والتي انعكست بدورها بالسلب على منظومة حقوق الإنسان،وهذه الأخيرة أصبح مستواها يتدنى ويتدهور وخاصة ما يتعلق بالأوضاع التي تسود في الوطن العربي.

« إذا استعرضنا مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لوجدنا أن كل حق وحرية نصت عليه تلك المواد هي موضوع شكوى بافتقادها وانتهاكها في هذا القطر، أو ذلك من أقطار الوطن العربي إذ لم يكن بصورة مستمرة ودائمة» [1].

وهذا دليل على أن حقوق الإنسان أصبح ينظر إليها نظرة اللامبالاة كما أنها قابلة للرفض وهذا ما يحدث في عديد من البلدان العربية، حيث أنّ حقوق الإنسان أصبحت مرتبطة بكل ما كانت تصدره الغرب من قرارات في شأن هذه الحقوق إثر الاستعمار والاستغلال والصراع الديني، وبرغم من أن هذه الحقوق تحمل في ذاتها صفة العالمية إلا أنها مقتصرة على الغرب فقط، إلى أن الحقوق في الوطن العربي نجدها مهمشة.« *إن مجرد وجود الظلم والقهر والاستغلال وإهدار كرامة الإنسان وإهدارها في كل مكان»* [2].

ومن هنا تشهد الدول العربية اضطرابا وتردي ملحوظا في أوضاع حقوق الإنسان حيث أصبحت هذه الحقوق منتهكة أكثر مما كانت عليه من قبل، وهذا ما نلاحظه على أرض الواقع والذي يمس العديد من الدول العربية وخاصة منها فلسطين وسوريا والعراق وليبيا...الخ والتي لا تزال إلى اليوم تشهد الحروب والصراعات« *تجسد الحروب أبشع الانتهاكات للجماعات والأفراد المدنيين، في كل أنحاء العالم، وخاصة ولا سيما الوطن العربي مما أدى*

---

[1] **حسين جميل**، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع المذكور سابقا، ص109.

[2] **جاد كريم جباعي**، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر، http://hem.bredband.net/، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15، 10:43.

إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان» [1]، ومن هنا نجد أن جميع أفراد العالم يتعرضون لجميع الانتهاكات فيما يتعلق بحقوقهم وحرّياتهم.

وعلى هذا فقد عرفت حقوق الإنسان العديد من الانتهاكات على مستوى العالم بأكمله وخاصة الوطن العربي وما يعيشه اليوم من واقع مزري وكل أشكال التعذيب والخراب والدمار والحروب، وكل هذا نجم عنه تجريد الإنسان من جميع حقوقه والمتمثلة في حق الحياة والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية...الخ وبالتالي القضاء على الروح الإنسانية.في حين أنّ هذه الحقوق طبيعية وجدت منذ وجود الإنسان لأن هذه الحقوق أصيلة وذاتية في الإنسان وهذا ما أكد عليه روسو بعدم المساس بها كما لا يمكن تجزئتها فهي جزء لا يستجزء من الإنسان.

تعيش المجتمعات العربية صراعات متداخلة مما أدى إلى غياب جميع آليات حماية والدفاع عن حقوق مواطنيها، وسلب حرياتها الأساسية، حيث أصبحت الحرية الفردية ليس لديها أي قيمة أما فيما يخص الحريات الجماعية غير مصانة وعدم المحافظة عليها، لأن كل من الحرية والمساواة هي حقوق مقدسة ومجسدة في الكرامة الإنسانية، وهذا ما تطرق إليه روسو في كتابه العقد الاجتماعي إلى أنّ هذه الحقوق والحريات مرتبطة بالمساواة لأن هذه الحريات لن تتحقق إلا في ظل وجود مبدأ المساواة في حين هذه الأخيرة نجدها غائبة في الوطن العربي« *هذه المساواة في بعض الأقطار العربية حتى تلك التي لها دستور ينص على المساواة بين المواطنين، فإن هناك شكاوي من المواطنين تقول أنّ واقع مجتمعهم لا يقوم على أساس المساواة...إنما هناك عدم مساواة*» [2]،وبالتالي فإنّ انتهاك أي حق من حقوق الإنسان بالضرورة ينجم عنه انتهاك الحقوق الأخرى، فهي مرتبطة بعضها البعض ولا

---

[1] **صابرين أبو شاويش**، انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، http://factjo.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/10، 14:12.

[2] **حسن جميل**، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع مذكور سابقا، ص ص114، 113، باختصار.

يجوز تقديم حق على آخر فإذا غاب أي حق من هذه الحقوق يترتب عنه غياب الحقوق الأخرى.

بالإضافة إلى أنّ هناك عوامل أخرى أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان خاصة في الموطن العربي ومن بينها عامل الإرهاب الذي يهدد حياة الإنسان من خلال الجرائم التي يرتكبها في حقه كالقتل والتعذيب...الخ « *أما في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان فإنّ العديد من الدول التي انضمت إلى تحالف الإرهاب (التحالف الأمريكي*) انتهزت الفرصة لتصعيد الإجراءات القمعية وتقويض حقوق الإنسان*» [1]، وبالرغم من أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص بعدم ممارسة التعذيب في حق أي فرد من الأفراد غير أن هذا لا يزال يمارس "أما التعذيب الذي تمنعه المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها« *لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات والمعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة" فان الحديث عن وقوعه يتردد في أقطار متعددة*» [2] .

ومن جهة أخرى نجد أنّ الأنظمة السياسية هي الأخرى بدورها تقوم بانتهاك هذه الحقوق وذلك من أجل خدمة مصالحها السياسية كالدكتاتورية والبيروقراطية كلها تهدف إلى عدم احترام حقوق الإنسان،فاستخدمتها مجرد وسيلة وأداة لتحقيق أهدافها السياسية وينجم عنها عدم قدرة الإنسان من حماية حقوقه ومع ظهور النظام الدولي الجديد، أدى كذلك بدوره إلى اختراق حقوق الإنسان« *ويتضح مما سبق أنّ النظام الدولي الجديد له تأثيرات سلبية على حقوق الإنسان من حيث ارتفاع نسبة البطالة في كل مكان وانخفاض عوائد العمل وتفاقم التبعية الغذائية لبلدان عديدة، وتفاقم وتدهور البيئة تفاقما خطيرا على الصعيد العالمي*» [3] .

---

* إضافة من عندنا

[1] **كارم محمود حسين نشوان**، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص56.

[2] **حسن جميل**، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع مذكور سابقا، ص111 .

[3] **كارم محمود حسين نشوان**، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان المرجع نفسه، ص55.

كما يمكننا الحديث كذلك عن غياب الديمقراطية والتي يمكن اعتبارها كذلك سلاح سلبي يهدد البشرية بإهدار حقوقها فغياب الديمقراطية يؤدي إلى غياب آليات حماية هذه الحقوق وهذا دليل ما يحدث في بعض البلدان العربية وحتى الأجنبية وهذا كله إلى التقليل الكبير من قيمة الإنسان وحقوقه« ازداد *الحديث في الأعوام الأخيرة،وبوجه خاص منذ منتصف عام 1967 بعد الحرب الإسرائيلية العربية التي خسرها العرب بصورة مأساوية، وبعد ذلك إلى هذا اليوم ازداد الحديث في الأوساط العربية عن غياب الديمقراطية وحرمان المواطنين من ممارسة حقوقهم الإنسانية وحرّياتهم الأساسية* »[1].

إنّ انتهاك حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم لا تزال تزداد يوم بعد يوم وقد أصبحت مشكلة كبيرة يعاني منها الإنسان وهذا راجع إلى غياب آليات الدفاع عن هذه الحقوق، كم يمكننا أن نذكر أهم مثال وهو ما يحدث يوميّا مع فلسطين والعراق، لأن ما نلاحظه كل يوم في زيادة إهدار كرامة الإنسان، بالإضافة إلى العديد من الجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني من قبل الصهاينة لأنها أكثر الدول العربية التي تعرضت للانتهاكات والانتقاص الشديد من حقوق مواطنيها فقد أصبح هذا الانتهاك متكرّرا« *كانت المشكلة الأولى التي واجهت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، أنّ فلسطين دون الأقطار العربية الأخرى المنسلخة من الدول العثمانية التي كانت تحت الانتداب الانجليزي والفرنسي، العراق وسوريا ولبنان، حرم شعبها العربي من ممارسة حق تقرير المصير وتأسيس دولته الفلسطينية المستقلة خلافا لنظام الانتداب*»[2].

وبالتالي فإن كل ما يحدث في أنحاء العالم من انتهاكات لحقوق الإنسان أدى إلى غياب السلام والأمن العالمي،وهذا يدل أيضا أنّ حقوق الإنسان التي جاء بها روسو وغيره من الفلاسفة وكما نص عليها كذلك كل من الثورة الفرنسية والإعلان العالمي لحقوق

---

[1] **حسين جميل**، حقوق الإنسان في المغرب العربي، المرجع مذكور سابقا، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص90.

الإنسان، نجدها غير مجسدة وغير مطبقة على أرض الواقع لذلك تعتبر مشكلة يواجهها العالم بأسره.

إنّ هذه الحقوق تحتاج اليوم من يجسدها على أرض الواقع ولا يكون ذلك إلا من خلال وضع ما يحميها ويصونها في شتى الدول.

خاتمة

خاتمة:

وفي نهاية هذا العمل، ما يسعنا إلا التأكيد على أن الإطار العام لحقوق الإنسان وأهدافها تبقى واحدة وهو الإنسان والحفاظ على كرامته، فحقوق الإنسان هي مجموعة من المبادئ والمعايير المتأصلة في الكرامة الإنسانية والمؤسسة من الحرية والمساواة ،ومن خال هذا فان حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية في حد ذاتها لان الطبيعة تعتبر بمثابة الخطوة الأولى أو المرجع الأساسي لترسيخ وإعلان حقوق الإنسان.

غير أن الأفكار التي تناولت موضوع حقوق الإنسان نجد أنها لم تبقى في مكان واحد فقط، بل أنها كانت متدرجة على مر التاريخ، كما نجد أن الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان هي تلك الصلة الوثيقة التي تربط بين حقوق الإنسان والحقوق الطبيعية لان حقوق الإنسان في حد ذاتها حقوق طبيعية أصيلة في الإنسان لا يمكن الاستغناء عنها فهي لا تعطي ولا تمنح من احد لأحد.

ولقد كان جون جاك روسو من أهم الفلاسفة العقد الاجتماعي الذي أعطى طابعا جديدا وإلزاميا لحقوق الإنسان، كما انه يمثل المرجع الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي تناول فلسفي خاصة في الفكر السياسي الحديث وذلك ليس فقط اعتباره الأب الروحي للثورة الفرنسية، لأنه يعتبر من الفلاسفة الأوائل الذي اهتموا بالتطور الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق الأمر بالإنسان.

كما نجده أيضا يرى أن الناس في طبيعتهم الأولى أنهم كانوا متحابين تجمع بينهم المحبة وذلك يكون بالفطرة وان الحالة الطبيعية التي سبقت المجتمع المدني كانت مثالية، كما أكد على مبدأ الحرية بأنها المبدأ الأساسي من اجل بناء حياة اجتماعية يتمتع المواطنون من ورائها بكامل حقوقهم، وقد كان من بين من قالوا بان الإنسان يولد حرا والذي بدوره فسح المجال أمام الحرية، وذلك عن طريق ممارستها من قبل المواطنين، إلا أنه أكد كذلك بأن المساواة هي الركيزة الأساسية أو القاعدة الأولى للنظام السياسي لأنها بدورها تحمي كل من الحرية والعدالة.

كما انه أيضا حاول رسم مجتمع أنساني قائم على التقدم، وقد أعطى لفكرة العقد الاجتماعي الدور الفعال في حماية حقوق الإنسان وتقديسها، كما تميز هذا العقد عنده وذلك بتخلي الأفراد عن حقوقهم الطبيعية للدولة الذي سعى إلى بنائها من قبل هذا العقد غير أن هذه الحقوق ترجعها الدولة بعد تحولها إلى حقوق مدينة لان هذا التنازل ليس كلي، لان الهدف الذي كان يسعى من ورائه روسو هو جعل كل من الحرة والمساواة أساس اجتماعي وان يكون للشعب السيادة الكاملة والحكومة تستمد سلطتها من الإدارة العامة.

كما أن أهم النتائج التي أحرزتها فلسفة روسو والتي هي أساس قيام المجتمع السياسي وخاصة فيما يتعلق بفكرة حقوق الإنسان.

أن الحالة الطبيعية الأولى هي أساس الحياة الفطرية للإنسان قبل قيام المجتمع المدني.

الحالة الطبيعية التي كانت يعيشها الإنسان هي حالة سلام وسعادة وطمأنينة وهي حالة خيرة في الطبيعة البشرية على عكس ما جاء به كل من هوبز ولوك.

لقد اضطر الأفراد إلى البحث عن حياة أفضل من الحياة الطبيعية الأولى بسبب صعوبة العيش وذلك بالانتقال إلى المجتمع المدني، وهذا الانتقال كان نتيجة لإبرام العقد الاجتماعي والذي كان أساس قيام وتكوين دولة.

كما أن هذا العقد الاجتماعي الذي جاء به روسو ما هو إلا وسيلة للحفاظ على حقوق الإنسان وهما الحرية والمساواة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والأفراد .

كما نجده أيضا أراد الابتعاد عن كل أشكال الشر التي بدأت تظهر في الحالة الطبيعية بسبب الحالة الاجتماعية.

وقد ناضل عن حقوق الإنسان وإقامتها علي طبيعة الأمور وقال بان هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل فرد.

كما نستخلص أيضا أن فلسفة العقد الاجتماعي عند روسو لعبت دورا أساسيا وفعالا في بناء التفكير السياسي وخاصة حقوق الإنسان والتأصيل لها، كما كانت نظريته على

المستوى التاريخي بمثابة المرجع الفكري لقيام الثورة الفرنسية لان ذلك الكتاب اعتبر إنجيل هذه الثورة.

وقد أراد روسو من وراء هذه النظرية العقد الاجتماعي هو تجسيد فكرة حقوق الإنسان في الفكر السياسي المعاصر، حيث كان للإعلان العالمي لحقوق الإنسان صلة مباشرة بنظرية روسو.

أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تشترى أو تكتسب ولا تورث وإنما غير قابلة للتجزئة أو الانقسام فهي بحد ذاتها ملك لجميع الناس باعتبارهم بشر فهي مرتبطة وملازمة للإنسان بسبب إنسانيته.

كما أن تخلي أي إنسان عن حقوقه كأنما تخلى عن صفته الإنسانية هذا ما أكد عليه روسو فهذه الحقوق هي تلك المعايير التي لا يمكن لأي إنسان من دونها أن يعيش بكرامة، فهي حقوق أصلية بطبيعتها فحقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام.

أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كانت ولا تزال وستبقى كذلك جديرة دائما بالبحث والاهتمام بها في كل زمان ومكان، ولا تزال دراستها أيضا تشغل عددا كبير من الباحثين بهدف الوصول إلى الطرق والسبل الكفيلة بحمايتها وعدم انتهاكها.

بالرغم من كل ما توصلنا إليه إلى أن حقوق الإنسان أصبحت اليوم تشكل طابع إشكاليا في الواقع الراهن، وذلك بعدم تطبيقها على ارض الواقع بسبب ما نشاهده اليوم من انتهاكات متكررة ومستمرة في العديد من أقطار العالم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1. روسو جان جاك، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1995.

2. روسو جان جاك، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، دط، سنة 2012.

3. روسو جان جاك، إميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد، نقله إلى العربية الدكتور نظمي لوقا، تقديم الأستاذ احمد زكي محمد، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت.

قائمة المراجع:

4. إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، سنة 2015، الجزء الأول.

5. إسماعيل علي سعد، السياسة تفرض نفسها، مقدمة في دراسة علم السياسة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، سنة 2012.

6. جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د.محمد عرب صاصيلا مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة 2006.

7. جميل محمد حسين، قانون حقوق الإنسان المقدمة والمبادئ الأساسية، جامعة بنها، كلية الحقوق، برنامج الدراسات القانونية، دط، سنة 2009.

8. جورج سياسين، تطور الفكر السياسي، ترجمة علي إبراهيم السيد، مراجعة وتقديم د. راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، دت.

9. حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية، دار الوفاء، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، سنة 2012.

10. حسني قمر، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسي وتطورها وضماناتها دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية، مصر، دط، سنة 2006.

11. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، سنة 1986.

12. ستراون ليون، تاريخ الفلسفة السياسية، ج2، كذا ينظر: تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، نقلا عن أ.م.د.سامي شهيد مشكور، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز، جون جاك، جون جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، كلية الآداب، جامعة الكوفا.

13. سعدى محمد الخطيب، حقوق الإنسان وضمانتها الدستورية، منشورات الحبلى الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2011.

14. عاطف احمد، النزعة الإنسانية، دراسات في النزعة الإنسانية في الفكر الغربي الوسيط، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، سنة 1939.

15. عبد الرزاق الداوي، موت الإنسان في الخطاب المعاصر، هايدغر، ليفي شتراوس، مشال فوكو، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1992 نقلا عن:

Heidegger, l'époque des conceptions du mode, in Les chemins qui ne mènent nulle part, Paris, Gallimard, 1962, p.84.

16. عصام علي الدبس، النظم السياسية، الحقوق والحريات العامة وضماناتها ، الكتاب السادس، دار الثقافة،عمان، الطبعة الأولى، سنة 2011.

17. عبد العزيز سليمان نوار، د.محمود جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر،دط، سنة 1999.

18. عبده فراج، معالم الفكر السياسي في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.

19. فرانسوا فوزيه، الثورة الفرنسية في مواجهة الفكر، ترجمة رباب العابد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية، دمشق، دط، سنة 1999.

20. فضل الله محمد سلطح، المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطن، دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2007.

21. فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي ، النشأة والتطور، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة2007.

22. فيليب كروكوف، كبار المفكرين في السياسة، ترجمة د.علي نجيب إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، سنة 2014.

23. لوك جون، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة محمود شوتي الكيال، دار القومية للطباعة والنشر، دط، دت.

24. لوك جون، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع (علي مولا)، بيروت، دط، 1959.

25. لويس عوض، ثورة الفكر في عصر النهضة الأوربية، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1987.

26. محمد فتحي الشنيطي، نماذج في الفلسفة السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى سنة2010.

27. محمود سعيد عمران، تاريخ أوربا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2006.

28. مصطفى حسن النشار، إعلام الفلسفة، حياتهم مذاهبهم، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، سنة2011.

29. منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2000.

30. مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة 2007.

31. نور الدين حروش، تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2009.

32. هشام الاقداحي، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعي، الإسكندرية، د.ط، سنة 2009.

33. وائل أنور، الأقليات وحقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، سنة 2009.

الموسوعات والمعاجم:

34. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، سنة 1994.

35. عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة2015.

36. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ أوربا العام" أووربا من عام 1789 حتى أيامنا"، ترجمة حيدر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الأولى، 1995.

المجلات والدوريات:

37. مجلة الآداب، العدد 120، سنة 2017، م.م أساوي فلاح حسن، الفكر السياسي لدى جون لوك.

الأطروحات والمذكرات:

38. خياطي مختار، دور القضاء الجنائي والدولي في حماية حقوق الإنسان رسالة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2011.

39. قراش كافية، القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بين النص والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، سنة 2015.

40. كارم محمود حسن نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2011.

مقالات من مجلات إلكترونية:

41. مقالة جان الكريم جباعي، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر،

Hem.bredbahd.net/b153948/stutu11.htm

42. مقالة، صابرين أبو شاويش، انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، الحقيقة الدولية للدراسات والبحوث سنة 2016.factjo.com/articles.aspx ? 95=01/

السيتوغرافيا:

43. صالح بن احمد الشامي، الإنسان في ظل الكنيسة وما بعدها

http//www.alukah.net/culture/o/68587/